الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون- تيارت-

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير

شعبة: علوم التسيير

تخصص: محاسبة وجباية

كلية :العلوم الاقتصادية،التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة

الماستر

<u>من إعداد الطلبة:</u>

بوعزة يمينة

قاسم خدومة

<u>تحت عنوان:</u>

مساهمة ميزانية البلدية في التنمية المحلية

دراسة حالة بلدية فرندة

<u>نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:</u>

أ. بوحركات بوعلام	**(أستاذ محاضر أ -جامعة ابن خلدون تيارت)**	**رئيسا**
أ. حسين يحي	**(أستاذ محاضر أ -جامعة ابن خلدون تيارت)**	**مشرفا و مقررا**
أ. جيلالي خالدية	**(أستاذ محاضر ب -جامعة ابن خلدون تيارت)**	**مناقشا**

السنة الجامعية : 2023/2022

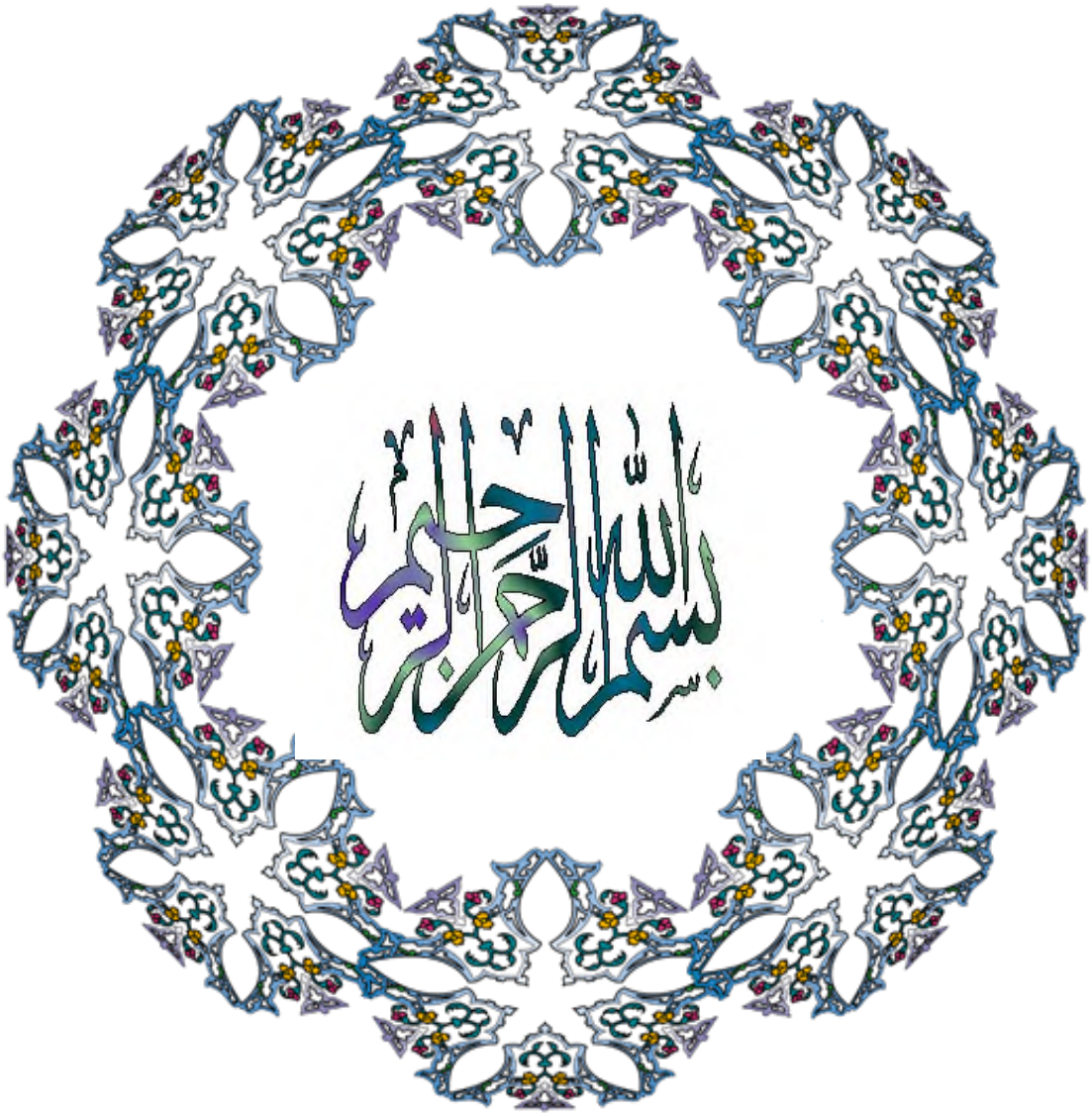
بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر وتقدير

نشكر الله سبحانه وتعالى أولا ونحمده كثيرا على أن يسر لنا أمرنا في القيام بهذا العمل.

نتقدم بجزيل شكرنا وخالص امتناننا إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل، سواء من قريب أو من بعيد ونخص بالذكر:

الأستاذ "حسين يحيى" على إشرافه ومساعدته في إعداد هذه المذكرة.

كما لا يفوتنا تقديم كامل الامتنان والتقدير إلى كافة أستاذة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير بشكل عام.

ويطيب لنا تقديم خالص الشكر والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول فحص وتدقيق هذه المذكرة.

وإلى كل من خصنا بنصيحة أو دعاء.

نسأل الله أن يحفظهم وأن يجازيهم خيرا.

إهـــداء

أهدي ثمرة نجاحي إلى أغلى ما في الوجود، التي ظلت دعواتهم ترافقني في مسيرتي دراسية.

إلى من تشوقت لرأيتي ما أنا عليه اليوم أمي ثم أمي ثم أمي

التي ضحت من أجلي وتحملت عناء الحياة فلن أنسى فظلها عليا إلى يوم الدين

–رحمها الله

إلى ما اعتمد عليه في كل صغيرة وكبيرة زوجي الغالي

إلى قرة عيني وفلذة كبدي بناتي "هبة الرحمن، رميساء.

إلى من ساندني في هذه الحياة أخي العزيز عبد الحميد.

إلى من اكتسبت بوجودهم القوة والصبر وتخطي الكثير من العقبات أخواتي

إلى من علمني حرف جميع أساتذتي.

إلى كل من ساهم في إتمام هذا العمل

يمينة

إهـــداء

أهدي ثمرة جهدي إلى:

إلى منبع الحنان والتي رافقتني في كل خطوة من خطوات حياتي إلى حبيبة قلبي أمي حفضها الله

إلى من ألبسني مكارم الأخلاق والأدب منه أحمل اسمه بكل فخر واعتزاز أبي -رحمه الله-

إلى مصدر سعادتي وسروري

إلى من قاسموني أفراحي وأحزاني إخوتي وأخواتي

إلى كل أقاربي من قريب ومن بعيد.

إلى صديقاتي الأعزاء أكن لهم أسمى عبارات المحبة.

إلى كل هؤلاء حفظكم الله جميعا.

خدومة

فهرس المحتويات

شكر
إهداء
فهرس المحتويات
قائمة الجداول والأشكال البيانية
مقدمة ..... أ

الفصل الأول: الإطار النظري لميزانية البلدية والتنمية المحلية

تمهيد 7
المبحث الأول: ماهية ميزانية البلدية..... 8
المطلب الأول: مفهوم ميزانية البلدية ومبادئها 8
المطلب الثاني: إعداد ميزانية البلدية..... 11
المطلب الثالث: تنفيذ ميزانية البلدية والرقابة عليها 13
المبحث الثاني: ماهية التنمية المحلية..... 12
المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية 17
المطلب الثاني: أبعاد التنمية المحلية 17
المبحث الثالث: مخططات تسيير ميزانية البلدية ومجالاتها للتنمية المحلية..... 19
المطلب الأول: مخططات البلدية للتنمية 21
المطلب الثاني: مجالات وأهداف مخططات البلدية للتنمية المحلية..... 24
المطلب الثالث: عوامل تجسيد أهداف مخططات البلدية للتنمية المحلية 26
خلاصة الفصل 29

الفصل الثاني: دراسة حالة بلدية فرندة

تمهيد: 31
المبحث الأول: ماهية بلدية فرندة 32
المطلب الأول: تعريف بلدية فرندة..... 32
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبلدية فرندة..... 34
المبحث الثاني: دراسة مشروع ميزانية بلدية فرندة 39
المطلب الأول: الميزانية الأولية..... 39
المطلب الثاني: الميزانية الإضافية 45

المطلب الثالث: الحساب الإداري لسنة 2022 48
خلاصة الفصل 51
خاتمة..... 53
قائمة المراجع 57
الملخص

قائمة الجداول

والأشكال البيانية

أولا: قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
3-1	البطاقة الحسابية المرسلة من طرف مصالح الضرائب لسنة 2022 لبلدية فرندة	40
3-2	تقديرات أخرى للميزانية الأولية لسنة 2022 لبلدية فرندة	40
3-3	يمثل نفقات قسم التسيير لسنة 2022	41
3-4	ملخص مشروع الميزانة الأولية من الجانب النفقات لسنة 2022 لبلدية فرندة	42
3-5	ملخص مشروع الميزانية الإضافية من جانب الإيرادات لسنة 2022 لبلدية فرندة	46
3-6	ملخص الميزانية الإضافية من جانب النفقات لسنة 2022 لبلدية فرندة	46
3-7	ملخص الحساب الإداري من جانب النفقات لسنة 2022 لبلدية فرندة.	49

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
3-1	الهيكل التنظيمي للبلدية	35

مقدّمة

تلعب البلديات دوراً محورياً في تحقيق التنمية المحلية، وذلك من خلال توزيع وإدارة الموارد المالية بشكل فعّال يلبي احتياجات المجتمع المحلي، إن ميزانية البلدية تعتبر أداة أساسية في تخطيط وتنفيذ المشاريع التنموية التي تشمل تحسين البنية التحتية، توفير الخدمات الأساسية، وتعزيز الفرص الاقتصادية والاجتماعية لسكان المنطقة.

تساهم هذه الميزانية في تحسين جودة الحياة للمواطنين من خلال تمويل مشاريع التعليم، الصحة، النقل، والبيئة، فضلاً عن دعم الأنشطة الثقافية والرياضية، بالإضافة إلى ذلك، تمثل ميزانية البلدية مصدر دعم رئيسي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تعد قاطرة النمو الاقتصادي المحلي.

يتم تخصيص ميزانية البلديات بناءً على أولويات المجتمع واحتياجاته، مما يعزز المشاركة المجتمعية في عملية اتخاذ القرار ويساهم في تعزيز الشفافية والمساءلة. ومن هذا المنطلق، تعد ميزانية البلدية أداة فعّالة لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة، حيث تساعد في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التوازن الاجتماعي والبيئي في المجتمع المحلي.

أولا: الإشكالية:

وعلى ضوء ما سبق وقصد معالجة هذا الموضوع نطرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن لميزانية البلدية أن تساهم في شكل فعال في تحقيق التنمية المحلية؟

ومن خلال التساؤل الرئيسي يقودنا إلى طرح الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما معنى ميزانية البلدية؟ وما هي أهم مميزاتها؟
- ما مفهوم التنمية المحلية؟
- ما هي المشاريع التنموية التي تسعى البلدية إلى تحقيقها؟
- ما هي الطرق التي يتم التقيد بها لتنفيذ ميزانية البلدية؟

ثانيا: الفرضيات:

للإجابة على التساؤلات السابقة نطرح الفرضيات التالية:

- الميزانية هي برنامج سنوي يستند إلى توقعات وإقرار الإيرادات والنفقات؛
- استقلالية البلديات الإدارية والمالية في حريتها في التصرف بكافة مواردها المالية واتخاذ القرارات المتعلقة بها بدون تدخل خارجي.

ثالثا: أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

- فهم كيفية استخدام البلديات لمواردها المالية في تحقيق أهداف التنمية المحلية وتقييم فعالية هذا الاستخدام.؛

- فهم تأثير استثمارات ميزانية البلدية على النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين المحليين؛

- تعزيز استدامة التنمية المحلية من خلال توجيه الموارد نحو المشاريع والبرامج ذات الأثر الطويل الأمد؛

- تحسين إدارة وتوجيه ميزانية البلدية وزيادة فعاليتها في تحقيق التنمية المحلية.

رابعا: أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة فيما يلي:

- تساعد الدراسة في تقديم فهم أعمق لكيفية استخدام البلديات لميزانياتها في دعم التنمية المحلية، مما يمكنها من تحسين توجيه الموارد وتحقيق أقصى استفادة منها؛

- استخدام نتائج الدراسة لتوجيه البلديات والمسؤولين المحليين في اتخاذ القرارات الأفضل والأكثر ملاءمة للمجتمع المحلي؛

- من خلال فهم الاحتياجات والتحديات التنموية المحلية، يمكن للبلديات تحسين عمليات التخطيط والتنفيذ لمشاريع التنمية المحلية بشكل أكثر فاعلية وفعالية؛

- تحليل استخدام الموارد المالية بطريقة تعزز النمو الاقتصادي وتحسين جودة الحياة للمواطنين المحليين دون التأثير الضار على البيئة؛

- المشاركة في عملية صنع القرار، حيث يمكن للمجتمع المحلي أن يشارك بفعالية في تحديد الأولويات التنموية ومراقبة تنفيذ المشاريع.

خامسا: أسباب اختيار الموضوع:

تعود أهم الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار الموضوع إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية نتطرق إليها فيما يلي:

أ- **الأسباب الذاتية:** نجد فيها ما يلي:

- الميول الشخصي للتعلم أكثر في هذا المجال؛

- ارتباط الموضوع بتخصصنا؛

- الموضوع محل الحث من اهتمامنا ولنا رغبة كبيرة في الاطلاع على ما وصلت إليه المؤسسات الجزائرية في التنمية المحلية.

ب- الأسباب الموضوعية: نجد فيها ما يلي:

- تسليط الضوء على ميزانية البلدية (بلدية فرندة).

- الوقوف على أهم إنجازات البلدية في تحقيق التنمية المحلية؛

- معرفة وفهم خطوات إجراء تنفيذ ميزانية البلدية وكيفية المصادقة عليها.

سادسا: حدود الدراسة: يمكن تقسيم حدود البحث إلى:

أ- **حدود مكانية:** تم إجراء الدراسة على مستوى بلدية فرندة.

ب- حدود زمانية: من أجل حصر إشكالية الدراسة وبلوغ الأهداف المرجوة، تم إجراء التربص ببلدية فرندة لولاية تيارت ابتداء من تاريخ: 2024/04/04 إلى غاية نهاية 2024/04/16.

سابعا: منهج الدراسة:

لقد تم الاعتماد في موضوع بحثنا هذا على الأسلوب الوصفي والتحليلي من خلال التعاريف بميزانية البلدية وإبراز أهدافها وأهميتها، إضافة إلى التنمية المحلية ومساهمتها في الاقتصاد الوطني، واستخدامنا المنهج التحليلي في جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بميزانية البلدية (بلدية فرندة) وتحليله في جداول وتفسيرها للوصول إلى مجموعة من النتائج.

ثامنا: الدراسات السابقة:

- **الدراسة الأولى: ميزانية البلدية ودورها في التنمية (دراسة ميدانية مقارنة)، (2016)، لـ: سيد علي خماري. مذكرة لنيل شهادة الماستر.**

تهدف هذه الدراسة إلى المخصصة للمال العام من خلال الاستخدام الأمثل للموارد وترشيد النفقات العمومية وصرفها، إضافة إلى الدراسة الميدانية والتطبيقية لمعرفة آليات الإدارية في تسيير المالية المحلية، وتوصلت الدراسة في آخر بحثها إلى عدة نتائج نذكر منها:

- احتكار الدولة للنظام الجبائي وعاءا وتحصيلا؛

- تزايد النفقات مع تزايد حاجيات ومتطلبات المواطنين؛

- الاعتمادات التي تخصص لمشروعات التنمية.

- **الدراسة الثانية:دور ميزانية البلدية في تحقيق التنمية المحلية (دراسة حالة بلدية حمري)، (2023)، لـ: عسوس إيناس، مذكرة لنيل شهادة الماستر.**

تهدف هذه الدراسة إلى أن مقدرة البلدية على تأمين الخدمات الضرورية للمواطنين مرتبط بشكل أساسي بمواردها المالية الداخلية والخارجية التي تحتاجها لتغطية الوظائف المتعددة المنوطة بها من أجل النهوض بالمجال الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، فعندما توزعه المهام وتحدد البرامج تبرز الحاجة إلى التأكد من أن السلطات المحلية البلدية لديها الموارد الضرورية لتأمين هذه الخدمات وتنفيذ تلك البرامج.

- **الدراسة الثالثة: دور الجماعات الإقليمية في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر (دراسة حالة ولاية المدية) (2010)، لـ:** كريم يرقى.

تهدف هذه الدراسة إلى مهام الجماعات الإقليمية في تفعيل التنمية المحلية، وكذا تشكيل أحسن قناة وأداة لتجسيد التوزيع والتخصيص الأمل للموارد عبر كافة التراب الوطني بما يضمن ويحقق التوازي الجهوي والإقليمي والعدالة الاجتماعية، وتخفيض حدة الفقر والعزلة من خلال ما تقدمه من خدمات أساسية.

وأهم ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج هي:

- إن مركزية القرارات وإعادة وتسيير خطط وبرامج التنمية وحصر السلطات وضعف التفويض أو سحب الصلاحيات؛
- إن ضعف التخطيط الإقليمي والتقسيم الإداري الذي لا يراعي الجوانب الاقتاصدية والاجتماعية.
- التنمية المحلية تتطلب وسائل مادية ومالية وبشرية وتشريعية إلى إدارة تتمتع بالكفاءة والفعالية، تتمثل هذه الإدارة في البلدية.

تاسعا: صعوبات الدراسة: من العصوبات التي واجهتنا في بحثنا ما يلي:

- صعوبات في الوصول إلى البيانات والمعلومات المالية اللازمة لتحليل مساهمة ميزانية البلدية في التنمية المحلية.
- التغيرات الاقتصادية المفاجئة على موارد البلديات وتوجيهاتها التنموية، مما يجعل من الصعب تقدير تأثيرات ميزانيتها على التنمية المحلية.

عاشرا: هيكل الدراسة:

على إشكالية الدراسة قسمنا دراستنا إلى مقدمة وثلاث فصول:

- **الفصل الأول:** جاء تحت عنوان: " **الإطار النظري لميزانية البلدية والتنمية المحلية**"، يتضمن في المبحث الأول ماهية ميزانية البلدية وذلك من خلال تعريف بميزانية البلدية، وكيفية إعدادها، وتنفيذها، أما في المبحث الثاني تطرقنا إلى تنفيذ ميزانية البلدية والرقابة عليها، حيث تم تم التعرف على التنمية المحلية وأهم أبعادها، ويليه المبحث الثالث خصصناه لمخططات تسيير ميزانية البلدية ومجالاتها للتنمية المحلية.

الفصل الثاني: جاء تحت عنوان: " **دراسة حالة بلدية فرندة**"، يحتوي الفصل على مبحثين، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى التعرف على بلدية فرندة من حيث التعريف والنشأة والهيكل التنظيمي، أما المبحث الثاني الذي كان بعنوان دراسة مشروع ميزانية بلدية فرندة الذي تطرقنا فيه إلى دراسة ميزانية بلدية فرندة.

الفصل الأول

الإطار النظري لميزانية البلدية والتنمية المحلية

المبحث الأول: ماهية ميزانية البلدية

المبحث الثاني: ماهية التنمية المحلية

المبحث الثالث: مخططات تسيير ميزانية البلدية ومجالاتها للتنمية المحلية

تمهيد:

بالنظر إلى حجم المسؤوليات الواقعة على عاتق البلدية، وحتى تستطيع هذه الأخيرة تحقيق أهدافها المسطرة، يجب أن تتوفر لديها اعتمادات مالية تتحملها من إرادات، لا يمكن التعرف فيها إلا عن طريق قانون يصبح بذلك، وهذا القانون يعرف بالميزانية، تحدد فيها جميع الإيرادات والتي من خلال هذه الأخيرة تسعى البلدية جاهدة بكل الوسائل من أجل تحقيق الأهداف وكذلك الاتفاقيات العامة بالبلدية ومجالات إنفاقها، وكلما كانت إيجابية كانت آثارها ناتجة مما يدفع إيجابا على مستوى التنمية بالبلدية، لأنها أدرى بشؤون مواطنيها واحتياجاتهم، حيث لا يمكن تحقيق تنمية لا بالانطلاق من الأشياء الصغيرة إلى الكبيرة، وذلك بوضع التنمية المحلية كأساس ومنطق لها، حيث اكتشف عن طريق الدراسات والأبحاث إلى إذا كانت الهدف النهائي للدولة، وهو الوصول إلى تنمية شاملة.

ومما سبق سنتطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث هي:

- **المبحث الأول: ماهية ميزانية البلدية**
- **المبحث الثاني: ماهية التنمية المحلية**
- **المبحث الثالث: مخططات تسيير ميزانية البلدية ومجالاتها للتنمية المحلية**

المبحث الأول: ماهية ميزانية البلدية

تعتبر ميزانية البلدية الصورة العاكسة لنشاطها وسياستها المنتهجة، إذ أن التشريع متعها بالاستقلالية المالية وهذا بأن خصها بميزانية ترصد فيها جميع نفقاتها وإيراداتها الثانوية، فهي عقد ترخيص وإدارة يسمح بسير مصالح البلدية وتنفيذ برنامجها بالتجهيز والاستثمار، إذ يحدد شكل ميزانية البلدية ومضمونها عن طريق التنظيم، وهذا ما يتم تحقيقه وتنفيذه فعلا من البرامج التنموي، فمثلا بناء متوسطة يعتبر البناء الفعلي لهذه المؤسسة خدمة منجزة، وإذا كان البرنامج يتعلق بتوريد السلع، فالاستلام المادي والقانوني لهذه السلع هو الخدمة المنجزة.

المطلب الأول: مفهوم ميزانية البلدية ومبادئها

تعتبر ميزانية البلدية الصورة العاكسة لنشاط الجماعة وسياستها المنتهجة من خلال نوع العمل الذي تقوم به في إقليمها الخاص، بالإضافة إلى كونها وحدة إدارية مستقلة تتخذ قراراتها لوحدها مما يلائم ومحيطها، هذا ما جعل لها ميزانية خاصة بها، ويتضح ذلك من خلال ما سنتطرق إليه من تعريف ومبادئ لميزانية البلدية.

أولا: مفهوم ميزانية البلدية

قبل التطرق المباشر لمفهوم الميزانية، ينبغي الإشارة على أنه وردت في استعمالها عدة مصطلحات، منها الميزانية والموازنة، حيث أن كلمة الموازنة تعني التوازن بين الإيرادات والنفقات، بينما الميزانية في نطاق النشاط الخاص الربح والخسارة فتشيل كفة وترجح كفة، وذلك ليس من الأهداف الأساسية التي تسعى إليها الدول في رسم حدود موازناتها.

ويعرف عبد المطلب عبد الحميد ميزانية البلدية أنها وثيقة معتمدة تتضمن تقدير للموارد المالية والنفقات المتقعة للهيئات المحلية (البلدية) عن فترة زمنية مقبلة تقدر عادة بسنة[1].

كما يعرفها فرنسوا لابي أن: "ميزانية البلدية معرفة بنصوص، وهي التي من خلالها يتوقع ويرخص للإيرادات والنفقات"[2].

وتعرف وفقا للقانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 جوان 2011 المتعلق بالبلدية في مادته 176 على أن: "ميزانية البلدية، هي جدول تقديرات الإيرادات والنفقات السنوية للبلدية، وهي عقد ترخيص، وإدارة

[1]- عبد المطلب عبد الحميد: **التمويل المحلي (التنمية المحلية)**، دار الجامعة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2001، ص: 266.

[2] - François Labie, Financies Locales, Ed Dalloz, 1995, p 216.

يسمح بسير المصالح البلدية، وتنفيذ بارمجها للتجهيز والاستثمار، ويحدد شكل ميزانية البلدية ومضمونها عن طريق التنظيم"[1].

ثانيا: خصائص ميزانية البلدية

تتميز ميزانية البلدية بمجموعة من الخصائص أهمها[2]:

1- عملية تقديرية:

أي هي جدول تقدير للإيرادات والنفقات السنوية تطبق على مرحلة مستقبلية، فهذا العمل التقديري يحدد النفقات المتوقعة بالتفصيل وكذلك الإيرادات التي يمكن تحصيلها لتغطية هذه النفقات خلال سنة مالية كاملة.

2- عملية ترخيص:

هي أمر بإذن أي أنه بمجرد المصادقة على الميزانية البلدية يتم صرف النفقات وتحصيل الإيرادات، هذا ما يمكن البلدية أو الولاية من تسيير مصالحها ومتتلكاتها دون تجاوز التقديرات الموجودة في جدول الميزانية، وهي وثيقة تهدف إلى الترخيص بتحصيل الإيرادات وتسديد النفقات.

3- عمل ذو طابع إداري:

هي أمر متعلق بالإدارة والسير الحسن لمصالح البلدية التي لا تزيد نفقاتها على إيراداتها مما يشكل عجزا في الميزانية، إذ بواسطة الميزانية يمكن للجماعات المحلية من حسن تسيير مختلف مصالحها وتلبية حاجيات المواطنين.

4- عمل دوري:

إن الميزانية عمل يتجدد كل سنة عند تاريخ محدد مسبقا بموجب قانون وإنجازها يتم في الفترة المحددة والتي تسمى السنة المالية وتشمل مرحلتين:

أ- **المرحلة الأولى:** تبدأ من 01 جانفي إلى غاية 31 ديسمبر.

ب- **المرحلة الإضافية:** تمتد إلى غاية 15 مارس من السنة الموالية بالنسبة لعمليات التسديد وصرف النفقات، وإلى غاية 31 مارس بالنسبة لعمليات تسديد وجباية الإيرادات ودفع النفقات.

---

[1]- قانون رقم 11-10 مؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 يونيو سنة 2011 ، يتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية، ع37، المتعلق بقانون البلدية، الصادرة بتاريخ 03 جويلية 2011

[2]- لعمارة جمال، **منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر**، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص: 85.

ثالثا: مبادئ ميزانية البلدية:

تقوم ميزانية البلدية على مجموعة من المبادئ نذكرها فيما يلي[1]:

1- مبدأ السنوية:

من بين المبادئ التي تقوم عليها الميزانية نجد مبدأ السنوية والذي يعتبر استغلال كل دورة محاسبة على الأخرى والمتمثلة في سنة حيث أن إيرادات البلدية ونفقاتها تتحدد وتتجدد كل سنة ومن خلال ما تقدم شرحه تبين أن مدة سريان الميزانية هي إثني عشر شهر أي يعادل سنة.

2- مبدأ وحدة الميزانية:

إضافة إلى مبدأ السنوية الذي يعتبر المبدأ الأساسي في مبادئ الميزانية نجد مبدأ وحدة الميزانية والذي يتمثل في تجمع كل النفقات والإيرادات وتظهر في بيان واحد من أجل سهولة عرض الميزانية ومعرفة المركز المالي للجماعة المحلية، إذ ومن خلال هذا المبدأ الذي تقوم عليها الميزانية وفيها يسهل بطريقة مباشرة عرض الميزانية وتوضيحها للمركز المالي[2].

3- مبدأ التخصيص والتوازن:

تقوم الميزانية أيضا إضافة إلى مبدأي السنوية ومبدأ الوحدة على مبدأ التخصيص والذي بدوره يعني تخصيص إيرادات خاصة من أجل نفقات، أي تخصيص إيرادات لنفقات محددة لا يجب صرفها لنفقات أخرى وتخصيص هذه الإيرادات يجب أن يعود بالفائدة على البلدية.

أيضا مبدأ التوازن الذي يعرف بأنه تساوي تقديرات النفقات وتقديرات الإيرادات، فيجب أن تكون متعادلة، ويهدف إلى المحافظة على التسيير المستقبلي للبلدية وهذا المبدأ يقوم على الدقة فهو مبدأ أساسي يتم من خلاله موازنة ميزانية البلدية[3].

4- مبدأ الشمولية:

وختاما نجد ميزانية البلدية تقوم على مبدأ الشمولية والذي يقصد به أن تظهر في الميزانية كافة تقديرات النفقات والإيرادات، ويهدف إلى أن يسجل بالتفصيل في هذه الوثيقة كل تقديرات النفقات

---

[1]- عباس عبد الحفيظ: **تقييم فعالية النفقات العامة في ميزانية الجماعات المحلية دراسة حالة نفقات ولاية تلمسان وبلدية منصورة**، رسالة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2011-2012، ص: 37.

[2]- المادة 136 من قانون الولاية 12/07مؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1433 الموافق لـ 21 فبراير 2012، جريدة رسمية، الصادرة بتاريخ: 21 فبراير 2012، ص: 15.

[3]- المادة 151 من قانون البلدية 10/11، مرجع سبق ذكره.

والإيرادات، دون إغفال الإيرادات لتغطية النفقات أو العكس، أي أنها تشمل المبلغ الصافي بغرض تسهيل عملية المراقبة من طرف الهيئات المعنية[1].

المطلب الثاني: إعداد ميزانية البلدية

إن الميزانية هي المرحك الأساسي لنشاط البلدية، إذ لا يمكن للبلدية أن تمارس صلاحياتها دون موارد مالية، كما تعكس الميزانية مدى كفاءة المسؤولين في تسيير البلدية، ومن خلالها يمكن معرفة قدرة البلدية أو عجزها على تحقيق ما ترغب فيه، إذ يتم إعداد ميزانية البلدية من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي، وسنتطرق فيما يلي إلى مراحل إعداد ميزانية البلدية.

أولا: المبادرة باقتراح ميزانية البلدية:

إن المشرع الجزائري منح صلاحية إعداد واقتراح الميزانية لرئيس المجلس الشعبي البلدي فهو من يعد الميزانية الأولية التي هي عبارة عن اقتراحات مستقبلية تتعلق بتسيير البلدية في السنة الموالية. يقترح رئيس البلدية أغلفة مالية مخصصة لتسيير البلدية وتجهيزها وانجاز المشاريع تسمى النفقات وتحدد هذه النفقات على أساس إيرادات البلدية لتكون الميزانية متوازنة، ويساعد رئيس المجلس الشعبي البلدي في تحضير الميزانية كفاءات بشرية تتمثل في الأمين العام للبلدية ورؤساء المصالح فهم من يحددون المتطلبات المالية وهم من يصوغون مشروع الميزانية وفقا للمخطط الحسابي[2].

ثانيا: الإعداد والمناقشة:

وتتم فيها مناقشة أقسام الميزانية (قسم التسيير، قسم التجهيز)، مع الأخذ بعين الاعتبار المبالغ المخصصة وتوزيعها على الأبواب خدمة للصالح العام.

ثالثا: التصويت على ميزانية البلدية:

بعد إعداد ميزانية البلدية تعرض على المجلس الشعبي البلدي على شكل دفتر تقديم الميزانية إذ يحتوي هذا الدفتر جدول خاص بالنفقات ويتضمن الاعتمادات المفتوحة لمواجهة النفقات، وجدول الإيرادات يتضمن الإيرادات المخصصة لتغطية النفقات.

[1]– حسين مصطفى حسين: **المالية العامة**، معهد العلوم القانونية والإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة عنابة، الجزائر، ص: 76.

[2]– المادة 108 من قانون البلدية 11-10، مرجع سبق ذكره.

المطلب الثالث: تنفيذ ميزانية البلدية والرقابة عليها

بعد التصويت على ميزانية البلدية من طرف المجلس الشعبي البلدي والمصادقة عليها، من قبل السلطة الوصائية، تبدأ عملية تنفيذ الميزانية والمتمثلة في تحصيل الإيرادات وصرف النفقات، التي تتم خلال السنة المالية، إلا أنه يجب الإشارة أن هذه المرحلة تعتبر من أدق المراحل التي تمر بها الميزانية وأهمها، حيث يتدخل أكثر من طرف في عملية التنفيذ وهم[1]:

أولا: المتدخلون في تنفيذ ميزانية البلدية:

يوجد ثلاث أطراف أساسية وهي كالتالي:

1- الآمر بالصرف:

حددته المادة 23 من قانون 90-21 المتعلق بالمحاسبة العمومية بأنه: "كل شخص يؤهل لإثبات دين (حق) لهيئة عمومية وتصفيته والأمر بدفعه"[2].

بالنسبة للبلدية فإن رئيس المجلس الشعبي البلدي هو الآمر بالصرف وذلك طبقا لأحكام المادة 81 من قانون البلدية 11-10[3].

إن الآمر بالصرف باعتباره المشرف على المرحلة الإدارية لصرف النفقات العمومية يكون مسؤولا، مسؤولية إدارية ومدنية وجزائية عن أعماله وهذا ما أكدته كل من المواد: 30 و31 و32 من قانون المحاسبة العمومية على أن الآمر بالصرف يتحمل تبعة أعماله شخصيا من الناحية الإدارية والمدنية والجزائية، فهو ملزما قانونا بأن يصرف النفقات وفق القانون، كما هو ملزم بحفظ ممتلكات وأملاك البلدية من عقارات ومنقولات[4].

2- المراقب المالي:

يتولى هيئة المراقبة المالية التي تتبع وزارة المالية، التي تشرف وتمارس الرقابة المسبقة على النفقات العمومية، يعين المراقب المالي من طرف وزير المالية والذي تتمثل مهامه في منح التأشيرة لإنجاز النفقات وذلك بعد توفر الشروط الضرورية، حيث أنه لم يكن موجودا على مستوى البلدية، وسعيا

[1] -AMARI REZIKA EPS SOUKI: Contribution à l'analyse financière des Budgets communaux de la wilaya de tizi-ouazou (un instrument de métrise et de responsabilisation des finances locales), université Mouloud Maamri de Tizi ouazou-Fiscalité et science économique gestion et science commerciale, année 2010,page:146.

[2]- الجريدة الرسمية، ع35، 1990، الصادرة بتاريخ 15 أوت 1990.

[3]- الجريدة الرسمية، ع37، 2011، الصادرة بتاريخ 03 جويلية 2011.

[4]- الجريدة الرسمية، ع35، 1990، الصادرة بتاريخ 15 أوت 1990.

لإحكام الرقابة على صرف المال العام تم توسيع صلاحيات وزارة المالية إلى مستوى البلديات حيث يشترط التأشير قبل صرف النفقات[1].

فالمراقب المالي مسؤولا عن الأعمال التي يقوم بها والتأشيرات التي يسلمها، كما أنه يكتفي برقابة المشروعية دون الرقابة الملائمة وذلك طبقا للمواد 22 و2 و32 من المرسوم التنفيذي رقم 09-374 المؤرخ في 2009/11/16[2].

3- المحاسب العمومي:

المحاسب العمومي هو كل شخص معين بصفة قانونية للقيام بعمليات تحصيل الإيرادات، ودفع النفقات، يتبع هو الأخر لوزارة المالية يمثل الرقابة القبلية، كان يجمع بين وظيفتين:

- تحصيل الضرائب المختلفة.
- محاسب البلدية أو بين البلديات، إلا أنه وتفي إطار إعادة هيكلة الإدارة الجبائية جرى الفصل بين مهمة تحصيل الضرائب التي تتولاها مصالح هذه الإدارة وبين مهمة محاسب البلدية أو بين البلديات التي ألحقت مديريتي المحاسبة والخزينة العمومية[3].

وبصدور المرسوم التنفيذي رقم 03-40 المؤرخ في 19 جانفي 2003، والمتعلق بتنظيم المصالح الخارجية للخزينة وصلاحياتها وعملها، أصبح يعرف بأمين الخزينة البلدية[4].

كما يعين المحاسب العمومي من قبل وزير المكلف بالمالية وهذا ما نصت عليه المادة 34 من قانون 90-21 "يتم تعيين المحاسبيين العموميين من قبل الوزير المكلف بالمالية ويخضعون أساسا تحت سلطته"[5].

إذن فالمحاسب العمومي تبعا لمهامه المالية مسؤولا مثله مثل الآمر بالصرف، عن أعماله فهو يتحمل المسؤولية الشخصية في المجال المالي على العمليات التي تكون في الجانب الذي يديره من تاريخ تنصيبه إلى تاريخ انتهاء مهامه، ولكن مساءلته الشخصية إلا من قبل الوزير المكلف بالمالية أو مجلس

---

[1]- الجريدة الرسمية، ع37، 2011، الصادرة بتاريخ 03 جويلية 2011.

[2]- يزيد محمد أمين: **الرقابة السابقة على النفقات الملتزم بها في الجزائر (المراقب المالي نموذجا)**، دار بلقيس للنشر، دار البيضاء، الجزائر، 2005، ص: 95-96.

[3]- فايزة براهيمي: **المالية المحلية (أبحاث في الإصلاح المالي)**، دار بلقيس للنشر، لجزائر، 2010، ص: 296-297.

[4]- الجريدة الرسمية، ع04، 2003، الصادرة في 22 جانفي 2009.

[5]- الجريدة الرسمية، ع35، 1990، الصادرة في 15 أوت 1990.

المحاسبة، أوجب المشرع على المحاسب العمومي في المادة 54 من قانون 90-21 على أن يقوم باكتتاب تأمين شخصي قبل تسليمه وظيفة المحاسب العمومي وهذا ضمانا لمسؤوليته المالية[1].

ثانيا: صرف النفقات:

1- صرف النفقات:

بعد بعد تحضير الميزانية والتصويت عليها والمصادقة، تدخل حيز التنفيذ وتمر عبر عدة مراحل يشارك فيها المتدخلون كل حسب اختصاصه يمكن إجمالها فيما يلي:

أ- المرحلة الإدارية:

تعد هذه المرحلة من اختصاص رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفته الآمر بالصرف الأساسي لميزانية البلدية وهي تتمثل في:

- **الالتزام بالنفقة:** هو سند قانوني تلتزم بموجبه البلدية بدفع نفقات مقابل خدمات تستفيد منها[2].
- **تصفية النفقة:** نصت المادة 20 من القانون 90-21 على "تسمح التصفية بالتحقيق على أساس الوثائق المحاسبية وتحديد المبلغ الصحيح للنفقات العمومية"[3].
- **الآمر بالصرف:** نصت عليه المادة 21 من قانون المحاسبة العومية "يعد الآمر بالصرف أو تحرير الحوالات الإجراء الذي بموجبه دفع النفقات العمومية"[4].

ب- المرحلة المحاسبية:

العمليات السابقة، هي عبارة عن عمليات إدارية أما العملية المحاسبية تشمل الدفع وهي من صلاحيات المراقب المالي والمحاسب العمومي، حيث المراقب المالي، يؤشر عليها ويتأكد من وجود الاعتمادات والمحاسب العمومي الذي هو أمين خزينة البلدية يقوم بدفع النفقة، إما نقدا من الصندوق أو عن طريق الحساب، بعد تأكده من الشروط لصحة النفقة.

ثالثا: الرقابة على ميزانية البلدية:

هي مجموع الإجراءات القانونية والتنظيمية التي تمارس حماية للمال العام الخاص بالبلدية، تتم قبل صرف النفقات وبعدها، وتعد إحدى الوظائف الأساسية التي تقوم بها أجهزة متعددة للتأكد من تحقيق

---

[1]- فايزة براهيمي: **المالية المحلية (أبحاث في الإصلاح المالي)**، مرجع سبق ذكره، ص: 297.

[2]- كريم يرقى: **دور الجماعات الإقليمية في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر (دراسة حالة ولاية المدية)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس، جامعة المدية، 2009-2010، ص: 89.

[3]- إبراهيم بن داود: **الرقابة المالية على النفقات العامة**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2010، ص: 73-74..

[4]- الجريدة الرسمية، ع35، 1990، الصادرة في 15 أوت 1990.

النشاط المالي للدولة حفاظا على حسن سير البلديات ماليا وحماية لأموال البلدية من أي إخلال، ناهيك عن الصور السلبية التي هي مجرمة قانونا من اختلاس...الخ.

كما هي متنوعة ومتعددة، تقسم من حيث الجهة التي تتولى مهمة الرقابة الداخلية والخارجية، ومن حيث نوعية الرقابة إلى رقابة حسابية ورقابة تقييمية ومن حيث التوقيت الزمني إلى رقابة سابقة ولاحقة، نجملها فيما يلي:

1- الرقابة السابقة:

تمثل الرقابة السابقة، الجزء الأكبر والأهم من الرقابة الإدارية وتتمثل مهمتها في عدم صرف أي مبلغ إلا إذا كان مطابقا لقواعد المالية المعمول بها، وتتم من قبل المصالح التالية:

- **رقابة المجلس الشعبي البلدي:** باعتبار البلدية هيئة لا مركزية تسير من قبل هيئة تداولية حيث لا تنجز المهام إلا بعد التداول في موضوعاتها ومنها الميزانية، تمارس الرقابة أثناء التداول والتصويت[1].
- **الرقابة الوصائية على ميزانية البلدية:** تلعب السلطة الوصائية، دورا هاما في الرقابة على ميزانية البلدية، نظرا للأهمية التي تتميز بها هذه الأخيرة، قصد المحافظة على توازن الميزانية، كذلك من أجل التأكد من تنفيذ البرامج المتعددة وعدم خروج الهيئات التنفيذية على الأهداف المسجلة كما هو محدد في قانون البلدية[2].
- **رقابة المراقب المالي:** إن مهمة المراقب المالي تتمثل في[3]:

- السهر على صحة توظيف النفقات طبقا للتشريع المعمول به.
- التحقق مسبقا من توفر الاعتمادات.
- إثبات صحة النفقات بوضع تأشيرة على الوثائق الخاصة بالنفقات أو تعليل رفض التأشيرة عند الاقتضاء وذلك ضمن الآجال المحددة عن طريق التنظيم والتي تراعي طبيعة الوثيقة.

- **رقابة المحاسب العمومي:** هي رقابة موالية للرقابة التي يمارسها المراقب المالي.

2- الرقابة اللاحقة على ميزانية البلدية:

تباشر الرقابة المالية اللاحقة بعد تنفيذ النفقات واتخاذ قرارات الصرف للنفقات تحصيل الإيرادات، وهي لا تحول دون أن يصبح الآمر بالتحصيل أو الآمر بالتنفيذ نافذا، حيث لا تكون إلا بعد استفاء

---

[1]- ناصر لباد: **الوجيز في القانون الإداري**، ط3، متيجة للطباعة، براقي، الجزائر، 2006، ص: 142.

[2]- محمد الصغير يعلي: **الإدارة المحلية الجزائرية**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2013، ص: 140.

[3]- الجريدة الرسمية، ع35، 1990، الصادرة في 15 أوت 1990.

الإجراءات القانونية اللازمة، فهي رقابة ذات أهمية لأنها تعتبر رقابة ردعية وليست وقائية، ويقوم بهذه الرقابة كل من المفتشية العامة للولاية أو المفتشية العامة للمالية ومجلس محاسبة والقضاء[1].

- **رقابة مجلس المحاسبة:** هذه هيئة دستورية، أحدث مجلس المحاسبة بموجب النصوص القانونية إلا أنه ونظرا للظروف التي عرفتها الجزائر لم تكن له فعالية[2].

- **رقابة المفتشية العامة للولاية:** عملا بأحكام المرسوم رقم 94-216 المؤرخ في 1994/07/23، المتعلق بالمفتشية العامة في الولاية وفي مادته الثانية: "تقوم هذه الأخيرة تحت سلطة الوالي بمهمة عامة ودائمة لتقويم نشاط الأجهزة والهياكل والمؤسسات غير الممركزة واللامركزية الموضوعة تحت سلطة وزارة الداخلية والجماعات المحلية مهمتها إدارية بحتة حيث تكتفي بتقديم تقاريرها إلى الوالي وتقوم[3]:

- تدارك النقائص واقتراح التصحيحات اللازمة والإجراءات التي من شأنها أن تضاعف نتائج النشاط البلدي وتحسين نوعية الخدمات المقدمة لصالح المواطنين.
- السهر على الاحترام الدائم للتشريع والتنظيم المعمول بهما والمطبقين على مهام وأعمال البلدية.
- القيام بكل تحقيق تبرره وضعية خاصة لها علاقة بأنشطة البلدية.

- **الرقابة القضائية:** وهي تلك الرقابة التي تقوم بها السلطة القضائية حيث تقوم مصالح التحقيقات منها الفرقة الاقتصادية تحت إشراف النيابة العامة بهدف وضع الحدود لكل التجاوزات التي تمارسها البلدية والتحقيق من الأضرار التي تنجم عنها، وذلك بفحص الحسابات واكتشاف هذه المخالفات وتدارك الموقف من قبل المسؤولين أو إحالتهم للقضاء الجنائي إذا استدعى الأمر، وهذه تتم بعد تقديم شكاوى أو أصول أخبار إلى الجهات القضائية[4].

- **اللجان الخاصة التي ينشئها المجلس الشعبي البلدي:** تعتبر التنمية عملية متعددة الأبعاد والجوانب، كونها ضرورة وحاجة ملحة تقتضيها مبررات موضوعية ذات أبعاد اقتصادية اوجتماعية وبيئية وثقافية، حيث في ظل تزايد مهام الدولة، صار من الضروري الاعتماد على أنظمة إدارية غير ممركزة، تتقاسم معها العبء الثقيل، للمساهمة في تحقيق طموحات واحتياجات المواطنين المتزايد[5].

---

[1]- الجريدة الرسمية، ع35، 1990، الصادرة في 15 أوت 1990.

[2]- محمد سعيد بوسعيدة: **مدخل إلى دراسة قانون الرقابة الجزائري**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2014، ص: 107.

[3]- عادل بوعمران: **البلدية في التشريع الجزائري**، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2010، ص: 129.

[4]- ميلود زيد الخير وأحمد بوجلال: **المالية المحلية وآليات الرقابة عليها**، الملتقى الوطني الرابع بعنوان تحديات الجماعات المحلية وتطوير أساليب تمويلها، يومي 10 و11 مارس، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس، المدية، ص: 13.

[5]- عشاب لطيفة: **النظام القانوني للبلدية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013-2014، ص: 37-38.

المبحث الثاني: ماهية التنمية المحلية

ارتبطت الجماعات المحلية بعدة مفاهيم ومن بينها التنمية المحلية حيث تعتبر هذه الأخيرة هدفا تسعى لتحقيقه الجماعات ألإقليمية كما أنه موضوع من المواضيع التي تحظى باهتمام متزايد في العديد من البلدان، حيث تقدم التنمية المحلية كبديل استراتيجي هام معالجة الخلل التنموي التي تعاني منه البلدان النامية بشكل عام، وذلك من خلال الدور الكبير الذي تؤديه في تحقيق التنمية المستدامة والشاملة، والمتمثل في تنفيذ السياسات العامة للدولة البرامج والأنشطة المختلفة على مستوى الوحدات المحلية ،مما يمكن المجتمعات المحلية من النهوض وتحسين المستوى المعيشي، ورفع الدخل للمواطنين المحليين.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية

قبل التطرق إلى مفهوم التنمية المحلية يجب التطرق إلى نشأة مصطلح التنمية المحلية، حيث لم يكن مصطلح التنمية المحلية يذكر في الأدبيات الاقتصادية، فالمنظرون الاقتصاديون كانوا يركزون أبحاثهم ودراساتهم على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية بشكل عام، لكن منذ الستينات القرن الماضي بدأت تظهر البوادر الأولى للاهتمام بالتنمية المحلية، من خلال تنامي اهتمام الدول بالتسيير على المستوى المحلي كبديل،وكرفض لنظام التسيير الموحد على المستوى المركزي الذي كان يسيطر على غالبية اقتصاديات دول العالم.

لقد أصبح جمهور المفكرين والباحثين يتناولون موضوع التنمية المحلية كل وفق اختصاصه، حيث عرفت التنمية المحلية بأنها: "العملية التي تتظافر فيها جهود الأهالي مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية والعمل على تكامل هذه المجتمعات في حياة الأمم وتمكينها من الإسهام إسهاما كاملا في التقدم القومي"[1].

كما تعرف كذلك بأنها:" حركة تهدف إلى تحسين الاحوال المعيشية للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الإيجابية لهذا المجتمع وبناء على مبادرة المجتمع إذا أمكن ذلك، فإذا لم تظهر المبادرات تلقائيا، تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها واستثارتها بطريقة تضمن لنا استجابة حماسية فعالة لهذه الحركة"[2].

[1]– السبتي وسيلة: **تمويل التنمية المحلية**، ط1، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2009، ص: 47.

[2]– محمد حسن دخيل: **إشكاليات التنمية الإقتصادية المتوازنة دراسة مقارنة**، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ص: 26.

وتعرف التنمية المحلية كذلك بأنها:" الوصول بالإنسان إلى حد أدنى لمستوى المعيشة لا ينبغي أن يقل عنه باعتباره حقا لكل مواطن تلتزم به الدولة وتعززه الجهود لتحقيق كفاءة استخدام الإمكانيات المتاحة وبالحلول الذاتية لسد الثغرات التي تبدو على مستوى هذا الحد مما لا تسعفها موارد الدولة"[1].

كما تعرف كذلك بأنها: " مفهوم حديث لأسلوب العمل الإجتماعي والاقتصادي في مناطق محدودة يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق وعي البيئة المحلية، وأن يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء الهيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا وإداريا"[2].

يمكن أن نعرف التنمية المحلية في أبسط معانيها على أنها العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتقاء بمستويات المجتمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة، لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة.

ومن خلال هذا العرض الوجيز لمفاهيم التنمية المحلية نستخلص من ذلك أن التنمية المحلية هي عملية تراكمية والقصد منها إجراء وإحداث تحسينات على كافة الأصعدة سواء كانت على الصعيد الاجتماعي، الاقتصادي والخدماتي للمجموعة المحلية في حدود لا تكاد تختلف في مبادئها وأسسها عن التنمية الوطنية إلا من حيث مجال تطبيقها، كما تبرز الهدف الرئيسي من التنمية المحلية، إضافة لما تم ذكره مسبقا كونها تمنح فرصة أكبر للهيئات والوحدات المحلية على التكفل بجزء من مسؤولية تنمية المجتمع جنبا إلى جنب مع الهيئات المركزية سعيا في ذلك إلى تحقيق مبدأ التوازن على مستوى المناطق في الأقاليم، هذه الأخيرة تتيح للوحدات الإقليمية باب المبادرات التي من شأنها تلبية مطالب سكان الإقليم محليا بحسب ما تستدعيه الضرورة والظروف، وبحكم قرابتها منهم ومعرفتهم الكافية بالمحيط الاجتماعي والثقافي والاقتصادي للمنطقة التي تقع ضمن حدود ذلك الإقليم، الأمر الذي يترتب عنه أخذ هذه الأبعاد بعين الاعتبار تحقق نجاحات في تجسيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على المستوى المحلي.

---

[1]– عادل خليفة: **اقتصاديات الدول العربية وتحديات التنمية، رؤية جديدة**، ط1، دار المنهل اللبناني، لبنان، 1996، ص: 141.

[2]– عبد المطلب عبد الحميد: **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص: 13.

المطلب الثاني: أبعاد التنمية المحلية

اهتمت الجزائر بالتنمية المحلية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، وأخذتها بأبعادها الثلاثة، بحيث أننا عندما نهتم بالتنمية المحلية لابد من الاهتمام بالمحيط البيئي وكذا المحافظة على الخيرات الطبيعية المتواجدة محليا، لذا سنتطرق في هذا المطلب إلى ثلاث أبعاد هي:

أولا: البعد الاقتصادي:

تراعي التنمية المحلية البعد الاقتصادي من أجل تنمية الإقليم المحلي اقتصاديا، وذلك عن طريق البحث عن القطاع أو القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تتميز بها المنطقة، سواء عن طريق النشاط الزراعي أو الصناعي أو الحرفي، ولهذا نجد أن المنطقة التي تحدد مميزاتها مسبقا تكون قادرة على النهوض بالنشاط الاقتصادي المناسب لها من أجل توفير فائض القيمة عن طريق المنتوجات المحققة، بالإضافة إلى ذلك يمكن أن تدمج أفراد المجتمع الباحثين عن فرص العمل في النشاط الاقتصادي، ولهذا تصبح التنمية المحلية تحقق البعد الاقتصادي عن طريق امتصاص البطالة من جهة وعن طريق توفير المنتوجات الاقتصادية التي تتميز بها المنطقة من جهة أخرى سواء للاستهلاك المحلي أو التوزيع إلى الأقاليم الأخرى، وكذلك تعتمد التنمية المحلية على بناء الهياكل القاعدية المحلية من الطرقات والمستشفيات والمدارس...إلخ، هذه الهياكل القاعدية بالإضافة إلى كونها تسمح بدمج طالبي العمل فإنها تمهد الطريق نحو الجو المناسب لإفراد المجتمع القاطنين بذلك الإقليم، وتستقطب أصحاب رؤوس الأموال المتواجدين في الأقاليم الأخرى من أجل الاستثمار بهذه المنطقة[1].

ثانيا: البعد الاجتماعي:

يركز البعد الاجتماعي للتنمية المحلية على أن الإنساني شكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية، ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع، بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية[2].

ولهذا نجد أن البعد الاجتماعي للتنمية المحلية يمثل حجر الزاوية لأن توفير الحياة الاجتماعية المتطورة من شأنها أن تدمج كل طاقات المجتمع لتطوير الثروة وزيادة القيمة المضافة، وعليه نجد أن تسخير التنمية المحلية خدمة يمكنها أن تقدم لنا مجتمع يتصف بالنبل وينبذ الجريمة ومحبا لوطنه

[1]– غريب أحمد: **أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر**، مجلة البحوث والدراسات العليا، المجلد 4، العدد 01، جامعة يحيى فارس، المدية، 2010، ص: 05.

[2]– بادر محمد علي وردم: **العالم ليس للبيع، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة**، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص: 189.

ومنطقته، وهناك ميادين مختلفة تشملها التنمية الم حلية لها علاقة وطيدة بالبعد الاجتماعي، مثل التعليم والصحة والأمن والإسكان...الخ، كل اهتمامات التنمية المحلية بهذه الجوانب له أثر المباشر على شرائح المجتمع إيجابا أو سلبا.

ثالثا: البعد البيئي:

أدى التدهور في الوضع البيئي على المستوى العالمي ممثلا بالاحتباس الحراري وفقدان طبقة الأوزون ونقص المساحات الخضراء والأمطار الحمضية، وفقدان التنوع البيولوجي واتساع نطاق التصحر وما إلى وما إلى ذلك من مشاكل بيئية تتعدى الحدود الجغرافية للدول إلى الدعوة إلى دمج البعد البيئي في التخطيط الإنمائي لدول العالم، وعلى أثر ذلك عقدت الأمم المتحدة مؤتمرا حول البيئة والتنمية (مؤتمر الأرض) في ريودي جانيرو بالبرازيل سنة 1992، ومن الأهداف الرئيسية للمؤتمر الدعوة إلى دمج الاهتمامات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية على المستوى الدولي، وقد كانت أحد أهم المسائل الرئيسية التي تطرق لها المؤتمر هي وضع وتقييد استراتيجيات وإجراءات لتحقيق التنمية المستدامة[1].

ينظر الاقتصاد التقليدي إلى عملية الإنتاج على أنها نظاما مغلقا تقوم من خلاله الشركات ببيع السلع والخدمات، ثم توزع العائد على عناصر إنتاج، أرض ويد عاملة ورأس مال، ومثل هذه المعادلة من باطن الأرض يعني نقصا لمجموع هذه الإمكانيات الاقتصادية، بالإضافة إلى عمليات الاستخراج نفسها قد تكون مصحوبة بتلوث البيئة، بما في ذلك من مخلفات الاستخراج هذه كذلك فإن عملية زراعة المحاصيل وحصدها قد تسبب انجراف التربة بفعل الرياح ومياه الري مما قد يحد من خصوبة الأرض مستقبلا، ومن أسس الاقتصاد التقليدي أيضا أن الناتج الوطني الإجمالي يعتبر مؤشرا لقياس أداء الاقتصاد والرفاهية على المستوى الوطني، وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى أن هناك عوامل أحرى أغفلها هذا النظام، إذ لا يأخذ في الحسبان ما يصاحب العملية الإنتاجية من تلوث بيئي، ولا يعطي أية قيمة للموارد الطبيعية وتعتبر التكاليف المتعلقة بمكافحة التلوث والرعاية الصحية للحالات المتضررة ربما أكبر قيمة من الناتج المتحصل عليه من هذه العملية الإنتاجية[2].

ويركز البعد البيئي للتنمية المحلية على مراعاة الحدود البيئية بحيث تكون لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف أما في حالة تجاوز تلك الحدود فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي، وعلى هذا الأساس يجب وضع حدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج البيئية واستنزاف المياه وقطع الغابات وانجراف التربة.

---

[1]– بادر محمد علي وردم: **العالم ليس للبيع، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة**، مرجع سبق ذكره، ص: 199.

[2]– عثمان محمد غنيم وماجدة أبوزلط: **التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأساليب قياسها**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص: 16.

المبحث الثالث: مخططات تسيير ميزانية البلدية ومجالاتها للتنمية المحلية

تبرز المكانة الهامة التي تحتلها البلدية باعتبارها عون اقتصادي محلي مكلف مباشرة بتلبية الحاجات الاجتماعية للمواطنين وفقا للنصوص والقوانين المحدد لصلاحيات البلدية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، حيث بات من الضروري بدفع عجلة التنمية، حيث أن هناك نوعين من المخططات التي تقوم بها الجماعات المحلية في مجال التنمية، أحدهما بلدي يتم على مستوى البلدية ، والآخر قطاعي يتم على مستوى الولاية.

المطلب الأول: مخططات البلدية للتنمية

تعرف مخططات البلدية للتنمية المحلية على أن مهتمها الأساسية هي توفير الحاجات الضرورية للمواطنين ودعم القاعدة الاقتصادية، وتشمل هذه المخططات التجهيزات الفلاحية ولقاعدية وتجيهزات الإنجاز والتجهيزات التجارية، وقد عرفها المشرع على أنها برامج أعمال قصيرة المدى تقررها السلطة المختصةو في إطار المخطط الوطني.

وتنجز هذه المخططات بمراحل سنوية، خحيث على كل بلدية القيام بإنجاز مشاريع المخطات البلدية للتنمية الخاصة بها وعرضها على موافقة الوصاية.

أولا: المخطط البلدي للتنمية:

هو مخطط خاص وإحصائي وتسجيل مختلف جوانب الاستثمار والمشاريع المعدة لصالح تنمية البلديات، دون الخروج عن إطار المخطط الوطني للتنمية، وقرارات قانون المالية لتلك السنة، في الباب الخاص بالاستثمار في ميزانية التجهيز للدولة[1].

إن المرسوم التنفيذي رقم 136/73 المؤرخ في 1973/08/09 المتضمن شروط تسيير والتنفيذ المخططات البلدية للتنمية، والذي عرفه في المادة 04 منها بأنها: "مجموعة من الوسائل القانونية والمالية التي تسمح للجماعات المحلية بتقدير وتجسيد سياستها التنمية الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية"[2]، وهي عبارة عن مخططات شاملة للتنمية في البلدية وهو أكثر تجسيدا للامركزية علرى مستوى الجماعات المحلية ومهمته توفير الحاجات الضرورية للمواطنين ودعم القاعدة الاقتصادية، ومحتوى المخطط ما يشمل التجهيزات الفلاحية والقاعدية والتجهيزات الإنجاز والتجهيزات التجارية، إذ يمكن للبلدية من ما

[1]– بلقليل نور الدين، **أثر آليات تدخل الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018–2019، ص: 146.

[2]– المادة 04 من المرسوم الرئاسي 136/73 المؤرخ في 1973/08/09 المتضمن **شروط تسيير والتنفيذ المخططات البلدية للتنمية**، جريدة رسمية، ع67، الصادرة في 1973/08/09.

يشمل اختيار المشاريع الملائمة والتي يعود أثرها مباشرة على الفرد ويسمح هذا الأخير في تحقيقها، وقد نصت المادة 107 من قانون البلدية رقم 10/11 على أن المجلس الشعبي البلدي يعد برامجه السنوية والمتعددة السنوات الموافقة لمدة العهدة الانتخابية ويسهر على تنفيذها في إطار المخطط الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة[1].

يعتبر المخطط البلدي إطارا ملائما مع شروط المحلية الأمر الذي يستدعي إثراء وتحسين مستواه وإجراءاته وطرق تمويله، لذلك يجب إعداده في إطار المخطط الولائي بتنشيط من السلطة الولائية، ومن أجل تعميق اللامركزية التخطيط والتوسيع المسؤوليات الجماعات المحلية يستلزم توزيعا عادلا لوسائل التنمية بين مختلف الولايات والبلديات[2].

نجد المادة 107 من قانون البلدية رقم 11-10 على أن المجلس الشعبي البلدي يعد برامجه السنوية ومتعددة السنوات والموافقات لمدة عهدته ويصادق عليها ويسهر على تنفيذها تماشيا مع الصلاحيات المخولة له قانونا وفي إطار المخطط البلدي للهيئة والتنمية المستدامة للإقليم، وكذا المخططات التوجيهية الإقطاعية[3].

1- مبدأ اللامركزية للتخطيط:

إذ تمثل اللامركزية الإدارية معطى فني وقانوني مهم في التنظيم بالجزائر، حيث توجد اللامركزية عندما تعود بعض السلطات التقديرية لاختصاص الهيئات المحلية المنتخبة وحدها، فالبلدية تسيير عن طريق منتخبين محليين من قبل سكانها عن طريق تحسين مخططها التنموي الذي تراعي فيه خصوصيتها، وكذا تسجيل المشاريع التي تسير تعود على سكانها بالنفع، وذلك بالتنسيق مع المصالح الولاية عند التحضير المراقبة والتسيير.

2- مبدأ سهولة وإلزامية التخطيط:

معناه تقسيم التخطيط على كافة بلديات الوطن كما يمس كافة الحالات، وهذا حسب إمكانية كل بلدية[4].

---

[1]- رداوي حفيظة، لعبيدي ميلود: **دور البلدية في التنمية المحلية بين الضرورة الاقتصادية ومحاذير الرقابة**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017-2018، ص: 26.

[2]- بدال غنية: **التخطيط البلدي والتنمية المحلية دراسة حالة بلدية الشلف**، رسالة ماجستير، المدرسة الوطنية للإدارة، الجزائر، 2000، ص: 15.

[3]- المادة 107 من قانون البلدية رقم 11-10، مرجع سبق ذكره.

[4]- رداوي حفيظة، لعيدي ميلود: **دور البلدية في التنمية المحلية بين الضرورة الاقتصادية ومحاذير الرقابة**، مرجع سبق ذكره، ص: 27.

ثانيا: المخطط القطاعي للتنمية:

هي مخططات ذات طابع وطني، بحيث تدخل ضمنها كل استثمارات الولاية، تخص هذه المخططات برامج المشاريع الكبرى المتعلقة بالقطاعات الاقتصادية، الاجتماعية للولاية الخاصة بالتربية، الري، الطرقات، التكوين المهني...الخ، وبالتالي فإن تجسيد أهداف الوزارات القطاعية هو الهدف من هذه البرامج، حيث تسجل باسم الولاية ويشرف عليها الوالي الذي يسهر على تسيير على مستوى إقليم الذي يكون مسؤول عنه، وفيما يخص تنفيذ مقررات البرامج غير الممركزة فإنه يتم نص المادة 16 من المرسم التنفيذي 98-277 على أن البرامج القطاعية الغير ممركزة هي برامج تجهيز مسجلة باسم الوالي يبلغه بها الوزير المكلف بالمالية من خلال رخصة برنامج حسب كل قطاع فرعي[1].

غالبا ما يكون المدير الولائي لقطاع معين الذي يستفيد من تفويض من قبل الوالي عندما يتعلق الأمر بتنفيذ المشاريع والعمليات التي تخص قطاعه، كما يتم إعلام مدير التخطيط والهيئة العمرانية، المراقب المالي وأمين خزينة الولاية، ويتم تسجيل المشروع فيما يخص البرامج القطاعية غير المركزية عن طريق مقرر التسجيل يصدره الوالي والذي تحضره مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية عل مستوى الولاية بتوفيض من الوالي[2].

إن مقرر التسجيل يعتبر بمثابة شهادة ميلاد المشروع فإنه يسمح للإدارة المستفيدة من المشروع باختيار المتعامل الذي يقوم بإنجازه مع الأخذ بعين الاعتبار الأحكام التي يحددها قانون الصفقات العمويمة[3]، ويكون تحضير المخططات القطاعية وبرمجتها على مستوى المجلي الولائي، بحضور ممثل عن كل وزارة من الوزارات، ويأخذ بعين الاعتبار التنمية للجماعات المحلية في ثلاث أبعاد وهي الديمغرافية، والنشاطات والتجهيزات السوسي واقتصادية، والبعد المجالي[4].

إن كل وحدة مركزية تضع برنامج مشاريعها وتعرضه على المجلس الشعبي الولائي المنتخب للمصادقة عليه، لأنها مهمة جدا في قبول هذه الاقتراحات لكونه المسؤول على التنمية المحلية[5].

---

[1]- المادة 16 من المرسوم التنفيذي رقم 98-277 المؤرخ في 13 يوليو 1998 **والمتعلق بالنفقات الدولة للتجهيز**، جريدة رسمية، ع51، الصادرة في 15 يوليو 1998.

[2]- سلاوي يوسف: **التنمية في إطار الجماعات المحلية**، رسالة ماجستير، كلية الحقوقن جامعة الجزائر، الجزائر، 2012-2013، ص: 99.

[3]- المرجع نفسه، ص: 99.

[4]- خنفري خيضر: **تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2010-2011، ص: 127.

[5]- بالقليل نور الدين، **أثر آليات تدخل الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية**، مرجع سبق ذكره، ص: 129.

المطلب الثاني: مجالات وأهداف مخططات البلدية للتنمية المحلية

إن وضعية التنمية اليوم يسمح بإيجاد حلول ملائمة للمشاكل التي تقف كحجر عثرة أمام أي قرار تنموي محلي ناجح، ويكون المستفيد فيه المواطن الجزائري، دون تمييز أو تفضيل لمنطقة أخرى، والهدف المنشود لا يمكن بلوغه إلا وفق توجيهات خطة إستراتيجية تنمية محلية، متوازنة ومستديمة، يكون قوامها الإنطلاق في الإصلاحي، يمس جميع الإصلاحات على مستويات الحياة على الصعيد الإقليمي.

أولا: مجالات مخططات التنمية المحلية

تختص المخططات البلدية بمجموعة من العمليات التنموية في جميع الميادين وتمس حياة المواطنين على مستوى البلدية وتتمثل في:

1- قطاع المنشآت الاقتصادية: هي أهم الميادين وضمن ما تشمل الطرق والتي تعد ذات أهمية كبيرة رغم تسجيل بعض النتائج الإيجابية في بعض الولايات، إلا أنه في ولايات أخرى هناك نقص إمكانية الإنجاز ونوعية سيئة، وفي إطار المخطط مواصلة الجهود لفك العزلة عن المناطق المعزولة، والاستفادة من بعض الطرق ذات الأهمية الجهوية والوطنية لكي تسمح بدعم الاقتصاد الوطني والمحلي[1].

2- البريد والمواصلات: لقد سجل هذا القطاع معدلا جيدا في مجال تغطية البلديات بمراكز البريد.

3- النقل: بتطوير مختلف وسائل النقل، وإنجاز كل من شأنه تسهيل حركة المرور[2].

4- الهياكل الاجتماعية والثقافية: حيث أشارت المادة 122 من قانون البلدية رقم 11-10، إلا أن البلدية تبادر بكل إجراء من شأنه التكفل بالفئات الاجتماعية المحرومة، ومساعدتها في الصحة والشغل والسكن، وفي إطار الصحة تتكفل بإنجاز قاعات العلاج وصيانتها[3].

5- قطاع الرياضة والترفيه: فتشمل المخططات البلدية على المشاريع تهدف للمحافظة على الهياكل والأجهزة المكلفة بالشبيبة والرياضة والثقافة والترفيه وبصيانتها وبإنجاز مراكز ثقافية ومكاتب البلدية، كما تعمل البلدية على التنشيط الثقافي ودعم البرامج الثقافية.

---

[1]- حفصي إبراهيم، عبد الجليل عبد الله: **المخططات البلدية للتنمية وأثرها على التنمية المحلية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التجارة، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2019-2020، ص: 04.

[2]- المرجع نفسه، ص: 05.

[3]- المادة 122 من قانون البلدية رقم 11-10، مرجع سبق ذكره.

6- قطاع الري والفلاحة: وتشمل المخططات الخاصة بدعم الريف من نشاطات لتربية المواشي وتوسيع المساحات الخضراء حماية الموارد المائية واستصلاح الأراضي[1].

أما قطاع الري تعمل على تزويد بالمياه الصالحة للشرب والبحث عن الموارد الحقيقية واستغلالها لتلبية حاجيات المواطنين، إضافة للري وتصيرف المياه وإنشاء السدود الصغيرة في المناطق الشبه الصحراوية، ما يساهم في تنويع الثروة النباتية والحيوانية، وكل هذه المشروعات يجب أن تراعي الجانب البيئي[2].

7- قطاع التربية والتعليم: تبادر البلدية اتخاذ كل إجراء يشجع على التعليم ويعمل على ترقيته، من إنجاز مؤسسات تعليمية، وتجديد التجهيزات المدرسية.

8- القطاع الصناعي: بتسجيل الصناعات الصغيرة والمتوسطة بعد الدراسات[3].

ثانيا: أهداف مخططات التنمية المحلية:

تعتبر السلطات المحلية من جهة المخططات البلدية للتنمية، كحق مكتسب يولد موارد تمويل هامة، والهدف منها مواصلة سياسة فك العزلة عن المناطق النائية، وتحسين الاستجابة الاجتماعية خاصة في مجال السكن، والتعليم والمرافق الصحية[4].

إن البلدية تسعى من خلال المخططات البلدية للتنمية إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:

1- الأهداف المالية: تتمثل في تسيير البلدية لأموالها المخصصة للاستثمار، على أكمل وجه وبالطرق القانونية، مع العلم أنها تخضع في ذلك للرقابة الوصائية لمصالح الولاية ومديرية التخطيط وأيضا التهيئة العمرانية[5].

2- الأهداف الاقتصادية: خلق نوع حركية اقتصادية على مستوى البلدية وتشجيع المنافسة والاستثمار أمام المتعاملين.

---

[1]- حفصي إبراهيم، عبد الجليل عبد الله: **المخططات البلدية للتنمية وأثرها على التنمية المحلية**، مرجع سبق ذكره، ص: 05.

[2]- بالقليل نور الدين، **أثر آليات تدخل الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية**، مرجع سبق ذكره، ص: 133.

[3]- حفصي إبراهيم، عبد الجليل عبد الله: **المخططات البلدية للتنمية وأثرها على التنمية المحلية**، مرجع سبق ذكره، ص: 06.

[4]- خنفري خيضر: **تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق**، مرجع سبق ذكره، ص: 124.

[5]- رداوي حفيظة، لعيدي ميلود: **دور البلدية في التنمية المحلية بين الضرورة الاقتصادية ومحاذير الرقابة**، مرجع سبق ذكره، ص: 27.

3- الأهداف الاجتماعية: فالبلدية هي حلقة وصل بين المواطن والجهاز الرسمي المركزي وهي الإطار الذي يقر فيه المواطن عنه حاجاته ومتطلباته الضرورية، ومن جهة أخرى فإن المخططات أخرى البلدية وذلك من خلال:

أ- الأهداف قصيرة المدى: القضاء على الزحف الريفي وتسهيل تنفيذ جميع العمليات المسجلة في المخططات البلدية للتنمية[1]، لتدارك النقائص في برامج التنمية المحلية خاصة من جهة مركزية تسيير الاعتامدات وتسهيل جميع العمليات المسجلة في المخططات البلدية[2].

ب- الأهداف متوسطة المدى: محو الاختلالات الجهوية بين البلديات، وتحسين مستوى المعيشة خاصة في المناطق الفقيرة التي تعاني من نقص في الهياكل الاقتصادية والتجهيزات الجماعية[3]، والدعم والمساندة في خلق مناصب شغل بالبلدية وتجهيز مراكز الحياة وتطوير الخدمات الجوارية، والمساهمة في تحسين ظروف حياة المواطنين.

ج- الأهداف طويلة المدى: العمل على تهيئة الإقليم والتنمية الاجتماعية والثقافية والأمن، إضافة إلى تنمية التهيئة الحضرية عن طريق تشجيع الاستثمار الخاص، وتوزيع مجالي متوازن للاستثمارات المحلية واستغلال الطاقات والإمكانيات المحلية[4]، وتطوير المبادرات المحلية، والبحث عن حلول محلية لمشاكطل البلديات عن طريق مجمل المنافع الاقتصادية في المخطط البلدي دون التدخل المركزي، ودمج البلدية في مسار التخطيط الوطني[5].

المطلب الثالث: عوامل تجسيد أهداف مخططات البلدية للتنمية المحلية

لتجسيد الأهداف المقررة للبرنامج لابد من تبني جملة من الحلول تتطلب تحقيق ما يلي:

أولا: استغلال الكفاءة البشرية والمقدرات الثروات الطبيعية للبلدية:

إن ضرورة إيجاد البيئة الصالحة لنشأة الشباب، وتأهيله وتوفير فرص العمل المناسبة، والاستغلال الرشيد للثروات المتاحة، وإيجاد المناخ الملائم للاستثمار، وإعطاء المناطق الريفية الأولوية عند إعداد

---

[1]- خنفري خيضر: **تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق**، مرجع سبق ذكره، ص: 123.

[2]- طاهر بالعربي، ياسين دحو: **دور الجماعات المحلية في التنمية في الجزائر وتونس**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة غرداية، 2017-2018، ص: 86.

[3]- خنفري خيضر: **تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق**، مرجع سبق ذكره، ص: 124.

[4]- طاهر بالعربي، ياسين دحو: **دور الجماعات المحلية في التنمية في الجزائر وتونس**، مرجع سبق ذكره، ص: 100.

[5]- رزق الله نور الدين: **دور الجماعات المحلية في تسيير ومتابعة البرامج التنموية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، معهد تسيير التقنيات الحضرية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2020-2021،ص: 18.

البرامج التنموية والصحية والتعليمية، وأهمية ترتيب الأوضاع الاقتصادية، وحتمية صيانة الإرث الحضاري والديني، واستثماره لتحقيق التنمية المستدامة[1].

ثانيا: عصرنة المنظومة المصرفية والمالية:

إن أهم العمليات التي يجب تجسيدها هي تكييف الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يحكم النشاط المالي، وإعادة النظر في الحصة المالية للجماعات المحلية، مع الوسائل الداخلية لتمويل التنمية الحلية تمس أساسا الجباية، وإعادة النظر في مداخيل الأملاك، وإعطاء نوعا من الحرية إلى البلدية في مجال توزيع الموارد المالية للميزانيات المحلية التي تتشكل من قسمين، قسم التسيير وقسم التجهيز والاستثمار، حيث تصبح الإدارة المحلية كامل التصرف في تحديد وتوزيع نسب الاعتمادات المالية حسب ما تراه مناسب لتنميتها، وتفعيل الرقابة أثناء عملية التنفيذ لمخططات التنمية لمتابعة السير الحسن، مع تجنب مظاهر الفساد المختلفة، إضافة إلى تحسين حوكمة البنوك من خلال تحديث منظومة الدفع، وتدعيمها من خلال إنشاء مؤسسة بنكية مختصة تحدد مهمتها في تقديم نوعين من القروض للبلدية والمتمثلة في بنك التنمية المحلية والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط[2].

ثالثا: تطوير النشاطات الفلاحية:

لقد أعطيت لقطاع الفلاحة أهمية كبيرة في البرامج التنموية السابقة، ومن أجل مواصلة الجهود المبذولة في هذا القطاع، فقد تم رسم إستراتيجية لتطوير هذا القطاع الحيوي من خلال توسيع المساحات المسقية وخلق مستثمرات فلاحية جديدة في الهضاب العليا والجنوب، والاستغلال الأمثل للثروة الغابية ووضخ برامج طموحة بتشجير، ومضاعفة الإنتاج من المنتجات الصيدلية ومنتجات تربية المائيات، من خلال تهيئة وتوسيع الهياكل الموجودة في مجال الموانئ، وملاجئ الصيد ورفع قدراتها[3].

رابعا: توسيع وعصرنة القطاع الصناعي:

يتطلب هذا التوسيع ضرورة دفع عجلة التنمية الصناعية مما يساهم في دفع وتيرة التنمية الاجتماعية، الاهتمام بالطاقة المتجددة والاعتماد في عملية التخطيط على خبراء مختصين، والاستفادة من التجارب الغربية الناجحة في المجال، وتوجيه الادخار المحلي لتمويل التجهيزات والاستثمارات المحلية

---

[1]– هني عامر: **قراءة في مخططات التنمية بالجزائر (1967–2014)**، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، ع04، جامعة المسيلة، ص: 224.

[2]– زيدان جمال، **إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع، دراسة تحليلية لدور البلدية حسب القانون البلدي 10/11**، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص: 42.

[3]– المرجع نفسه، ص: 143.

والسماح للجماعات المحلية بإيجاد رؤوس أموال اللازمة لتحقيق تنميتها، وترقية الإنتاج الوطني وحمايته وتحسين تنافسية المؤسسات وتطبيق معايير الجودة، وتركيز وتعزيز النشاطات الصناعات نحو المناطق الداخلية والجنوبية[1]، والمزودة لقطاعات الطاقة والري والفلاحة، ودعم نشاطات تثمين الموارد الطبيعية، إعادة النظر في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الناشئة وتكييفه من خلال تحقيق إجراءات وكيفيات التمويل.

خامسا: تحديد دور كل من الدولة والجماعات المحلية:

إن إعداد وتنفيذ القرار التنموي المحلي، وتفعيل دور الجماعات المحلية وهذا بتوسيع صلاحيات الجماعات الإقليمية حسب ما يتطلبه واقع التنمية المحلية، مع ترك كامل الحرية في إعداد خطط تنميتها ما تراه ملائما لإمكانياتها ومواردها المالية، باعتبار الدولة أول شريك في التنمية المحلية والموجه للسياسة الاقتصادية العامة، وعلى هذا الأساس إعادة النظر في طبيعة النصوص القانونية التي تحكم صلاحيات البلدية والولاية، وكذا تلك المتعلقة بتسيير مواردها المالية، وتجديد الوسائل المالية للتمويل التنمية المحلية منها الوسائل الداخلية والوسائل الخارجية، وتفعيل دور الدولة في سياسة التنمية المحلية، وذلك عن طريق وضع برامج تموين المناطق الجهوية، الولايت والبلديات بالتجهيزات، ومباشرة الاستثمارات الضخمة في مجال الهياكل القاعدية ذات التكلفة المالية الباهضة، التي ليست باستطاعة المتعاملين الاقتصاديين الخواص تحملها سببب ضغوطات السوق والبحث عن أنسب الطرق والأساليب المؤدية إلى التقليل من ثقل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية على المستوى المحلي، وخلق توازن جهوي[2].

[1]– خنفري خيضر: **تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق**، مرجع سبق ذكره ، ص: 176.

[2]– زيدان جمال، **إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع، دراسة تحليلية لدور البلدية حسب القانون البلدي 10/11**، مرجع سبق ذكره، ص: 155.

خلاصة الفصل

ما تم التطرق إليه سابقا يمكن القول أن البلدية تتمتع بالشخصيو المعنوية والاستقلالية المالية مكنها بأن تكون لها ميزانية خاصة بها، وتحدد فيها نفقاتها وإيراداتها، ورخصت لها بالإنفاق في حدود ما وضعت من أجله، وتقوم ميزانية البلدية على المبادئ الاساسية، كما أنها تتمتع بالاستقلالية في إطار مبدأ اللامركزية يمكنها من تكويل ميزانياتها والاضطلاع بمهامها على أكمل وجه غير أن الاستقلالية تبقى نسبية بسبب التبعية الإدارية والمالية.

إن الدولة الجزائرية ومن منطلق سير عمل المجالس المحلية، وفي إطار سياسة التنمية المحلية المرجوة والتي هي من أولوياتها إحدا تنمية من أجل تحسين الظروف المعيشية لأفراد المجتمع في حدود ما نص عليها القانون.

كما لابد من أن تكون الرقابة الوصائية من طرف السلطة الوصية على البلدية في حدود العمل لتحسين منظومة سير مصالح البلدية مع إعطائها استقلا لية أكبر في إدارة الشأن المحلي.

الفصل الثاني

دراسة حالة بلدية فرندة

المبحث الأول: ماهية بلدية فرندة

المبحث الثاني: دراسة مشروع ميزانية بلدية فرندة

تمهيد:

تعتبر الدراسة الميدانية تكملة للدراسة النظرية، وذلك بغية الوصول إلى نتائج وحقائق، ويتم تفسير إشكالية الدراسة وفرضياتها على ضوئها، لذا سنحاول في هذا الفصل عرض مختلف الإجراءات التي تمر بها عملية إعداد ميزانية بلدية فرندة لسنة 2022، وكذلك الوصول إلى نتائج، لذا سيتم ذلك من خلال عرض العناوين على النحو الآتي:

المبحث الأول: ماهية بلدية فرندة

المبحث الثاني: دراسة مشروع بلدية فرندة

المبحث الأول: ماهية بلدية فرندة

لقد وقع اختيارنا على بلدية فرندة نظرا للوضعية الهامة التي تكتسيها البلدية، وكذا حجم الخدمات التي توفرها للمواطنين وعدد المشاريع التي تقوم بتنفيذها، وعليه فإنه من الضروري التساؤل عن الكيفية التي تتعامل بها هذه البلدية مع المحيط واهتمامات المواطنين، ولعل أهم شيء بالنسبة لها هو كيفية استغلال الفرص المتاحة والمتعددة ولاسيما في جانب تسيير ميزانية البلدية الذي يعتبر الشريان الرئيسي المغذي لكافة مشاريع البلدية.

المطلب الأول: تعريف بلدية فرندة

البلدية هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة لها ذمة مالية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية تحدث بموجب قانون تتمثل صلاحيتها في تلك المخولة لها من طرف القانون وهي عامة تشارك مباشرة مع الدولة في إدارة تهيئة الإقليم ومن خلال القانون 11-10 المؤرخ في 20 رجب عام 1432هـ الموافق لـ 22 يونيو سنة 2011م المتعلق بالبلدية، ويمكننا تعريفها حسب المواد التالية:

المادة الأولى: البلدية هي الجماعات الإقليمية القاعدية للدولة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وتحدث بموجب قانون.

المادة الثانية: البلدية هي القاعدة الإقليمية اللامركزية، ومكان لممارسة المواطنة، وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية.

المادة الثالثة: تمارس البلدية صلاحياتها في كل مجالات الاختصاص المخولة لها بموجب الاقانون، وتساهم مع الدولة بصفة خاصة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمن، وكذا الحفاظ على الإطار المعيشي للمواطنين وتحسينه.

المادة الرابعة: يجب على البلدية أن تتأكد من توفر الموارد المالية الضرورية للتكفل بالأعباء والمهام المخولة لها قانونا في كل ميدان.

يرافق كلّ مهمة جديدة يعهد بها إلى البلديّة أو تخوّل لها من طرف الدّولة، التوفير اللاّزم للموارد المالية الضرورية للتكفّل بهذه المهمة بصفة دائمة.

المادّة الخامسة: يجب أن يعوّض كلّ تخفيض في الإيرادات الجبائية البلدية ينجم عن إجراء تتخذه الدّولة ويتضمّن إعفاء جبائيا أو تخفيضا في نسب الضريبة أو إلغائها، بناتج جبائي يساوي على الأقل مبلغ الفارق عند التحصيل.

أولا: نبذة عن بلدية فرندة:

تقع بلدية فرندة الجبلية، جنوب غربي ولاية تيارت، تنتمي إلى الكتلة الغابية زادمة، وجبال القعدة في الجنوب الغربي المعروفة بجبال فرندة، تعد أكبر وأهم بلدية بالوسط الجبلي فهي تتربع على مساحة تقدر بـ 38688 هكتار، يبعد مركز التجمع الرئيسي عن مركز ثلاث ولاية بحوالي 50 كلم، وعن ولايتي مسعكر وسعيدة بحوالي 100 كلم.

– تقع مدينة فرندة في إقليم الهضاب العليا الغربية حيث يحدها :

– من الشمال : بلديتي مدروسة وسيدي بختي، من الجنوب : بلدية عين كرمس، من الشرق : بلديتي توسنينة و مدريسة – من الغرب: عين الحديد

للموقع أهمية حيوية بالنسبة لنشأة المدن وتطورها، لذا يعده البعض من أهم عناصرها، بل ويعده البعض الآخر قلب الجغرافيا، فبعض المدن تنمو وتزدهر عمرانيا نتيجة لوقوعها في مواقع خاصة ومتميزة، بينما تتراجع مدن أخرى مع تضائل أهمية موقعها.

ثانيا: مهام وأهداف البلدية:

باعتبار البلدية هي النواة الأولى لانطلاق العمل التنموي بحكم قربها من المواطن فهي تتولى مهام متعددة يمكن حصرها في ما يلي:

– تقريب الإدارة من المواطن.

– توجد بها عدة مصالح تقدم للمواطنين خدمات مختلفة مثل وثائق الحالة المدنية ، جواز السفر ، بطاقة التعريف الوطنية، رخصة السياقة ، بطاقة الناخب ، رخص البناء ... الخ.

– إعداد قوائم تجنيد المقبولين للخدمة الوطنية وإشعارهم للالتحاق والتقدم للفحوصات الطبية في أ وقات محددة.

– تهتم بالصحة والنظافة ورفع القمامات المنزلية و مكافحة الأمراض المتنقلة عن طريق المياه.

– تهتم بالشؤون الاجتماعية للمواطنين (التكفل بالفئات الهشة و أصحاب الاحتياجات الخاصة والعائلات المعوزة وضحايا الارهاب).

– القيام بمراقبة وصيانة الطرق والأرصفة وقنوات صرف المياه الصالحة للشرب.

– الاهتمام بالتنمية عن طريق القيام بمشاريع مثل : شق الطرقات والمسالك لفك العزلة عن القرى النائية، حفر آبار من أجل توفير المياه للمواطنين ، توصيل الغاز الطبيعي للمواطنين ... الخ.

– التكفل بالنقل و التدفئة والتغذية المدرسية للتلاميذ المتمدرسين.

– المحفظة على البيئة من التلوث وإنشاء وصيانة المدارس الابتدائية.

مكافحة الأمراض المعدية والحشرات الضارة والكلاب المشردة وبناء وصيانة المقابر وروضات الأطفال.

– صيانة الملاعب الرياضية.

– مراقبة المطاعم والمواد الغذائية كاللحوم الحمراء والبيضاء.

– دعم الجمعيات الرياضية والثقافية عن طريق تقديم إعانات مالية.

أما الأهداف فتتمثل في:

– الاهتمام بالعلم ومؤسساته العامة والعمل على توفير جميع الإمكانيات والموارد لأركان التعليم لتطويره.

– الحفاظ على هيبة الدولة وذلك عن طريق السهر على احترام القوانين المنصوص عليها.

– التركيز على كفاءة الخدمات بالبلدية أي الحرص على تسريع استخراج الوثائق للمواطن.

– الاهتمام بأسر ضحايا الإرهاب وذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة.

– الالتزام بتشجيع المبادرة والإبداع والبحث العلمي وتك ريم الطلبة المتفوقين.

– العمل على عصرنة الإدارة وتقريبها من المواطن.

– تفعيل قنوات التواصل مع المواطنين من خلال الاتصال المباشر (استقبال المواطنين والاستماع لشكاوى والانشغالات) والعمل على حل مشاكلهم في ظل الإمكانيات المتاحة.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبلدية فرندة

الشكل رقم (3-1): الهيكل التنظيمي للبلدية

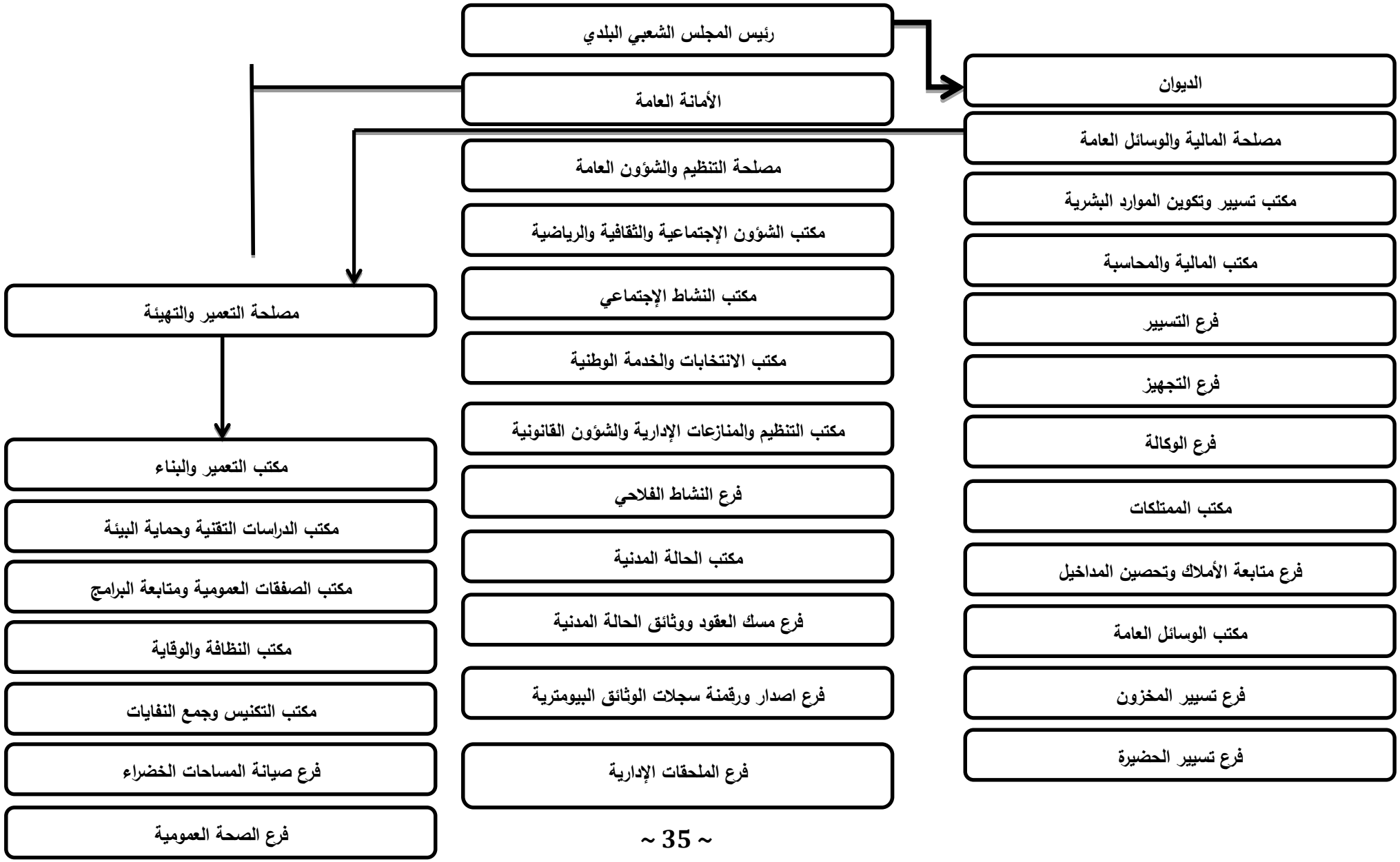

شرح الهيكل التنظيمي

يتكون من رئيس المجلس الشعبي البلدي.

ديوان رئيس المجلس الشعبي البلدي، ويهتم بـ:

- القضايا الأمنية ومخططات الإغاثة.
- والإعلام والتوجيه والإستقبال.
- الزيارات والتشريفات.

الأمانة العامة للبلدية: الهيئة التنسيقية بين جميع مصالح البلدية، وتتكون من (05) فروع وهي:

- **فرع البريد المركزي:** من مهامه تسجيل البريد بجميع أنواعه من حيث التوزيع، المراقبة والمتابعة المرتبطة بالبريد.
- **فرع الأرشيف:** يهتم بكل ما يتعلق بحفظ وترتيب الأرشيف وتطويره وتحديثه.
- **فرع المداولات:** يكلف بإعداد وتسجيل المداولات المتعلقة بتسيير شؤون البلدية ومتابعتها.
- **فرع الإعلام الآلي والإحصاء:** نظرا للدور الكبير الذي أصبح يلعبه الإعلام الآلي في مجال عصرنة وتحديث الإدارة، ونظرا لتشعب مهامه وكثرتها أصبح من الضروري إدراجه كفرع تسهيلا وتخفيضا للأعباء من حيث الحفظ والبرمجة، ويعتبر هذا الفرع كخلية أساسية في البلدية لتطوير العمل بالإعلام الآلي والأنترنت، والتنسيق بين مختلف المصالح وإعادة شبكة برامج مختلفة.
- **فرع التوثيق والتلخيص:** يهتم بكل ما يتعلق بالتوثيق، التحاليل وتلخيص التقارير، استغلالها، دراستها وحوصلتها.
- **مصلحة المالية والوسائل العامة:** من مهامها كل ما يتعلق بميزانية البلدية بقسميها التسيير والتجهيز، ايراداتها ونفقاتها، وتتكون من أربعة (04) مكاتب نوردها على النحو التالي:
- **مكتب تسيير وتكوين الموارد البشرية:** ومن مهامه تسيير الحياة المهنية للموظفين، وقد تم إضافة مهمة التكوين نظرا لأهمية هذا الميدان الذي ساعد على تحسين وتحديد معلومات المستخدمين عن طريق دورات التكوين، الرسكلة والمتابعة الدورية.

2) مكتب المالية والمحاسبة: من مهامه كل ما يتعلق بميزانية البلدية بقسميها، التسيير والتجهيز، ايراداتها ونفقاتها، وتضم ثلاثة فروع (03) وهي:

– **فرع التسيير:** يتكفل بكل ما يهم نفقات التسيير من الإلتزام، التصفية والأمر بالصرف مثل الصيانة وتسيير جميع ممتلكات البلدية.

– **فرع التجهيز:** يتكفل بكل ما يهم نفقات التجهيز والاستثمار من حيث الترخيص وضبط السجلات والتزامات الأمر بالصرف وإعداد بطاقية الدائمين، وكذا الإعانات والإستثمارات التي تقوم بها البلدية ومتابعة تسيير المشاريع من الناحية المالية.

– **فرع الوكالات:** يتكفل بإحصاء جميع النفقات والإيرادات الخاصة بالبلدية ويسجل كل ما يتم الإتفاق عليه خلال الميزانية بالإضافة إلى إصدار سندات التحصيل المحضرة من طرف مديرية أملاك البلدية.

3) مكتب الممتلكات: ومن مهامه متابعة ومراقبة كل ممتلكات البلدية المنقولة وغير المنقولة ويضم:

– **فرع متابعة الأملاك وتحصيل المداخيل:** يهتم بإحصاء ممتلكات البلدية ومتابعتها وتسيير الأملاك المنقولة وغير المنقولة من حيث نفقات الصيانة، وتحصيل الإيجار والمداخيل المختلفة، وكل ما له علاقة بتسيير الممتلكات وتحسينها وتطويرها وتقديم الإقتراحات التابعة لذلك.

4) مكتب الوسائل المعامة: يهتم بكل ما يتعلق بالتموين، التخزين وتسيير الأشغال والحضيرة وأعمال التصليح والصيانة وممتلكات البلدية ويضم فرعين إثنين (02):

– **فرع تسيير المخزن:** يهتم بتسيير مختلف المخازن ومراقبتها وتحسين خدماتها وتطويرها.

– **فرع تسيير الحضيرة:** من مهامه تسيير حضيرة البلدية بصفة عامة وتطويرها وتحسين خدماتها.

ب) مصلحة التنظيم والشؤون العامة: من مهامها كل ما يتعلق بالقضايا ذات الطابع التنظيمي وتنقسم إلى خمسة(05):

1) مكتب الشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية: ومن من مهامه متابعة كل القضايا المتعلقة بالجانب التربوي، الثقافي، الرياضي والخدماتي، والمساعدات الإجتماعية، وكذا النشاطات الإجتماعية غير المنصوص عليها ضمن أحكام القرار الوزاري المؤرخ في 1998/10/17.

2) مكتب النشاط الاجتماعي: من مهام هذا المكتب كل الصلاحيات المحددة ضمن القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 1998/10/17.

3) مكتب الإنتخابات والخدمة الوطنية: ومن مهامه كل ما يتعلق بالانتخابات والخدمة الوطنية.

4) مكتب التنظيم والمنازعات الإدارية والشؤون القانونية: ومن مهامه التكفل بالبطاقات الرمادية، التصديق وكل الأمور التنظيمية، ونظرا لكثرة النزاعات القائمة والتي تكون البلديات طرفا فيها فقد أنشئ هذا المكتب للتحكم في متابعة هذه القضايا التي تعود بالفائدة على البلدية وتجنبها خسائر عن عدم التكفل بها، وقد أدرج ضمنه فرع خاص بالنشاط الفلاحي، ومن مهامه كل ما يتعلق بالتنمية المحلية ذات الطابع الفلاحي.

5) مكتب الحالة المدنية: ومن مهامه كل ما يتعلق بالحالة المدنية، ومتابعتها بكل فروعها ويضم ثلاثة (03) فروع هي:

- **فرع مسك العقود ووثائق الحالة المدنية:** يقوم بإعداد وضبط السجلات الخاصة بالحالة المدنية، القيام بالتسجيلات (ميلاد، وفاة، وزواج)، وكل الأمور المرتبطة بالحالة المدنية من التصحيحات ومختلف الإحصائيات والترخيصات.

- **فرع إصدار ورقمنة سجلات الوثائق البيومترية:** يقوم بتسليم شهادة الميلاد خ12 (S12)وهذا حتى يتسنى للمواطن الحصول على جواز سفر بيومتري أو بطاقة تعريف وطنية بيومترية.

مصلحة التعمير والبناء: تهتم بكل ما يتعلق بالتعمير، البناء، المراقبة والتنسيق بين مكاتبها وتنقسم إلى أربعة (04) مكاتب.

1) مكتب التعمير والبناء: يتكفل باستقبال رخص البناء وإعداد رخص التهديم والتجزئة، وشهادات التقسيم والمطابقة ومراقبة ومتابعة العمران على مستوى تراب البلدية، كما يقوم بالمتابعة التقنية الخاصة بجميع البناءات ومراقبتها.

2) مكتب الدراسات التقنية وحماية البيئة: يتلخص بكل ما هو مرتبط بالدراسات التقنية للبلدية والتخطيط لمشاريع التهيئة واقتراح البرامج التنموية في مختلف الميادين، بالإضافة إلى كل الشؤون المرتبطة بقطاع التهيئة وحماية البيئة.

3) مكتب الصفقات العمومية ومتابعة البرامج: ومن مهامه متابعة الصفقات والاتفاقيات التي تبرمها البلدية وكذا متابعة برامج التنمية.

4) مكتب النظافة والوقاية: ومن مهامه التطهير، النظافة، الخدمات الوقائية المدرسية وتم تدعيمه بثلاثة فروع نوردها على النحو التالي:

- **فرع التكنيس وجمع النفايات:** ومن مهامه ما يندرج ضمن مجال النظافة والتطهير وجمع النفايات المنزلية، التكنيس، تسريح المجاري وكل الأمور المرتبطة بالنظافة والتطهير.

- **فرع صيانة المساحات الخضراء:** يتكفل بكل ما يندرج ضمن المساحات الخضراء من حيث العناية والمحافظة عليها وإنجاز مساحات خضراء جديدة.

- **فرع الصحة العمومية:** ومن مهامه كل ما يتعلق بمجال النظافة والوقاية من الأمراض، التطهير، بالاضافة إلى ما نص عليه المرسوم 146/87 المؤرخ في 1987/06/30 المتضمن غنشاء مكاتب لحفظ الصحة البلدية.

المبحث الثاني: دراسة مشروع ميزانية بلدية فرندة

تُعدّ ميزانية البلدية أداةً أساسيةً لتنفيذ خططها وبرامجها في مختلف المجالات. وتُعدّ ميزانية بلدية فرندة لعام 2022 وثيقةً تُحدد الإيرادات والنفقات المتوقعة للبلدية خلال العام، حيث تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مشروع ميزانية بلدية فرندة لعام 2022، وتقييم مدى انسجامه مع خططها وبرامجها، وتقديم توصيات لتحسينه.

المطلب الأول: الميزانية الأولية

تعتبر الميزانية الأولية مجموع الإيرادات التقديرية المتوقع تحصيلها والنفقات المتوقع صرفها خلال السنة المالية 2022 والي تسمح بسير مصالح البلدية وتنفيذ برامجها وبذلك فإن الميزانية الأولية بشكل عام تتكون من قسمين أساسيين، هما قسم التسيير وقسم التجهيز والاستثمار وكل قسم يحتوي على إيرادات ونفقات.

أولا: قسم التسيير

قصد معرفة واقع تسيير الموارد المالية الخاصة بفرع التسيير الخاص بالميزانية الأولية لبلدية فرندة، سنقوم بتحليل كل من الإيرادات والنفقات الخاصة بهذا القسم وذلك باستعراض أهم المصادر المالية التي تعتمد عليها الولاية في تغطية نفقاتها، حيث أن إيرادات الميزانية الأولية هي مجموع الإيرادات التقديرية المتوقع تحصيلها خلال السنة المالية 2022 سواء كانت غيرادات محلية والتي تتمثل في المداخيل الذاتية للبلدية كالمداخيل الجبائية أو الإيرادات المتأتية من السلطة الوصية المتمثلة في الولاية، وكذا النفقات.

1- الإيرادات:

تبدأ مرحلة تقدير الإيرادات في الميزانية عند وصول البطاقة الحسابية التي تتحصل عليها البلدية في داية كل سنة من مصالح الضرائب للولاية والتي تحدد التنبؤات الجباية بالنسبة للضرائب المباشرة والغير مباشرة الذي يتم تسيجلها في ميزانية البلدية.

الجدول رقم (3-1): البطاقة الحسابية المرسلة من طرف مصالح الضرائب لسنة 2022 لبلدية فرندة

الباب والمادة	أنواع الضرائب	التقديرات
940 المادة 762	الرسم على النشاط المهني	240.758.300.00
940 المادة 760	الرسم على العقارات ورسم نقل القمامة المنزلية	12.113.826.16
940 المادة 750	الرسم على القيمة المضافة	43.826.702.00
940 المادة 769	الضريبة الوحيدة الجزافية	64.490.261.00
940 المادة 762	الضريبة على الدخل العقاري	9.058.659.80
المجموع		369.247.748.96

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف مصالح البلدية

بعد استلام هذه البطاقة من طرف البلدية، تقوم هذه الأخيرة بإظهار تقديراتها للإيرادات الإضافية التي تتوقع الحصول عليها خلال نفس السنة وفي نفس البطاقة وفي جدول مستقل.

الجدول رقم (3-2): تقديرات أخرى للميزانية الأولية لسنة 2022 لبلدية فرندة

الباب والمادة	أنواع الضرائب	التقديرات
940 المادة 751	رسم المذابح	320.758.300.00
940 المادة 712	حقوق التوقف في الأسواق	11.113.827.50
940 المادة 7590	إيرادات لاستغلال الأخرى (رخص البناء)	43.826.508.00
931 المادة 711	إيرادات أخرى خاصة بأملاك الدولة	54.860.110.00
	المجموع	430.558.745.50

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف مصالح البلدية

وتتمثل الميزانية في جملة من الإيرادات المتحصل عليها من قسم التسير بحي لا تظهر في البطاقة الحسابية وتتمثل في:

- منتوجات الاستغلال الأخرى (المحشر) المقدرة بـ 860.000.00دج، تظهر في الباب 940 المادة 709.
- رسم الحفلات المقدر بـ 1.300.00دج، يظهر في الباب 940 المادة 755.
- الدعاية والإشهار المقدر بـ 1.500.000.00دج، يظهر في الباب 940، المادة **759**.

- كما تستفيد البلدية من غيراد يدعى منح معادلة التوزيع، ويظهر هذا في الباب 491 المادة 740 كانت منح معادلة التوزيع لسنة 2021 بقيمة 109.000.000.00 دج، وكانت نسبة منح معادلة التوزيع المقدرة لسنة 2022 هي 40%.

إذن: منح معادلة التوزيع لسنة 2022:

272.500.00× 4 ÷ 100 = 109.000.000.00دج

بعد الانتهاء من تحديد التقديرات يتم إنزال المبالغ الخاصة بكل إيراد في وثيقة مشروع الميزانية الأولية، حيث ترتب حسب كل باب وكل مادة، وإعداد ملخص مشروع الميزانية الأولية.

2- تقدير النفقات:

يتم تخصيص النفقات على أساس الأهداف والبرامج المحددة من طرف البلدية عن طريق تقسيم الجماعات المحلية إلى وحدات وتكاليف معينة مترجمة في شكل تمويل الخدمات العمومية مثل تمويل المرافق الثقافية والرياضية والشؤون الاجتماعية وغيرها، إذ يتم البدء بتوزيع الإيرادات على النفقات حسب الأولوية كما يلي:

- **الأعباء الإجبارية:** مثل مصاريف المستخدمين والأعباء الاجتماعية.
- **الأعباء الضرورية:** وهي مجمل الأعباء اللازمة لحسن سير مصالح البلدية وتضم خاصة الوقود، مواد ولوازم لمكتبية، مواد الصيانة.
- **الأعباء الاختيارية:** وهي الأعباء التي يمكن للبدية تحملها ي حدود الموارد المالية ومنها الإعانات والدعم الممنوحة إلى الجمعيات وغيرها.

الجدول رقم (3-3): يمثل نفقات قسم التسيير لسنة 2022

البيان	المبالغ
الترخيصات الخاصة	66.222.677.80
مجموع التقديرات	950.269.955.10
التجديدات	373.872.670.07
الإنجازات	723.807.714.41
الباقي للإنجاز	14.064.955.66

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف البلدية

نلاحظ من خلال الجدول أن الإنجازات كانت أقل من التوقعات بالنسبة للنفقات، وهذا يدل على أن جمع المعلومات لم تكن بالشكل المطلوب لأن تنفيذ الميزانية أفرز عن فرق يقدر بـ 226.462.280.69 دج.

الجدول رقم (3-4): ملخص مشروع الميزانة الأولية من الجانب النفقات لسنة 2022 لبلدية فرندة

الباب	المادة	البيان: قسم التسيير – النفقات	الاقتراحات الجديدة	ملاحظات
900		**المصاريف المالية**	**51.352.402.23**	
	659	مصاريف مالية أخرى	900.000.00	
	83	الاقتطاع لنفقات التجهيز والاستثمار	50.452.402.23	
901		**أجور أعباء المستخدمين الدائمين**	**44.060.140.56**	
	602	ألبسة	600.000.00	
	621	مصاريف المهمة	10.000.00	
	630	أجور المستخدمين الدائمين	130.000.000.00	
		أعباء اجتماعية	32.250.140.56	
902		**وسائل ومصالح الإدارة العامة**	**172.150.400.5**	
	600	مستحضرات صيدلية	10.000	
	608	لوازم المكتب الطباعة والتجليد	2.000.000.00	
	620	تعويضات أعضاء المجلس التنفيذي	30.220.400.50	
	621	المصاريف المهمة	20.000	
	623	توثيق عام	100.000.00	
	625	مصاريف العقود والمنازعات	1.400.000.00	
	632	أجور مختلفة	300.000.00	
	649	ضرائب ورسوم أخرى	1.500.000.00	
903		**مجموع العقارات والمنقولات**	**181.647.488.80**	
	603	وقود	1.500.000.00	
	604	محروقات	1.000.000.00	
	605	لوازم صيانة نايات	3.650.000.00	
	610	أعباء الإيجار	1.500.000.00	

	611	صيانة وتصليحات	1.200.000.00	
	612	اقتناء العتاد الصغير والمعدات	1.000.000.00	
	613	الغاز، الكهرباء، الماء	15.000.000.00	
	614	قسط التأمين	3.000.000.00	
	621	مصاريف المهمة	20.000.00	
	624	مصاريف البريد	1.000.000.00	
	631	أجور المستخدمين المؤقتين	120.000.000.00	
	635	أعباء اجتماعية	30.797.488.80	
904		**الطرق**	**31.700.000.00**	
	602	ألبسة	1.000.000.00	
	606	لوازم الطرق	200.000.00	
	603	كهرباء، غاز، ماء	30.500.000.00	
910		**المصالح الإدارية العمومية**	**1.000.000.000**	
	626	أعياد وحفلات	1.000.000.000	
912		**المساهمة في أعباء التعليم**	**3.300.000.00**	
	607	لوازم مدرسية	1.500.000.00	
	661	تعليم عمومي	1.800.000.00	
914		**الشباب والرياضة والثقافة**	**22.526.891.42**	
	603	إعانات لمختلف الهيئات	10.526.891.42	
	697	مساهمات وأداء أخرى لفائدة الغير	12.000.000.00	
920		**المساعدة الاجتماعية**	**10.700.000.00**	
	601	تغذية	8.000.000.00	
	607	لوازم مدرسية	1.200.000.00	
	669	منح وإعانات أخرى	1.500.000.00	
921		**النظافة العمومية والاجتماعية**	**24.166.406.67**	
	600	مستحضرات صيدلية	1.400.000.00	

	602	ألبسة	1.200.000.00	
	627	مصاريف النقل	3.300.000.00	
	649	ضرائب ورسوم أخرى	18.266.406.67	
940		**ناتج الجباية**	**10.165.074.60**	
	670	المساهمة في صندوق الضرائب والضمان بـ 2%	**10.165.174.60**	
		مجموع النفقات	**524.238.904.78**	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف مصالح البلدية

بعدما يتم إعداد الميزانية، تعرض من أجل الدراسة على لجنة المالية اللتي مكنها إدخال تعديلات عليها دون المساس بالاعتمادات الخاصة، كما تتم معاينة مشروع الميزانية من طرف المجلس إذ بإمكانه قبول الميزانية أو رفضها أو تعديلها أو المطالبة بمشروع آخر.

تقدم الميزانية للمصادقة عليها إلى السلطة الوصية المختصة، بالنسبة للبلدية الأقل من 5000 نسمة تعتبر الدائرة هي السلطة الوصية، وبالنبة للبلدية التي يفوق عدد سكانها 500 نسمة تعتبر الولاية هي السلطة المختصة، وبالنسبة لبلدية فرندة السلطة الوصية هي الدائرة، وبهذا تقوم السلطة الوصية بالتدقيق في التعديلات ومدى واقعيتها حتى لا تتسبب في عجز الميزانية خاصة في بعض الإيرادات.

بعد كل الإجراءات المتبعة يتم عملية النفيذ هي عملية من عمليات تنفيذ المالية العمومية، فالقاعدة هنا هي القيام بتحصيل الإيرادات وتنفيذها، ثم القيام بصرف النفقات.

ثانيا: قسم التجهيز والاستثمار

قصد تحليل قسم التجهيز الخاص بالميزانية الأولية الخاص ببلدية فرندة لسنة 2022 وتقييم نوعية تسيير أموالها المتوقعة لهذا القسم، نقوم بتحليل كل من إيرادات ونفقات هذا القسم وهي كالآتي:

1- إيرادات قسم التجهيز:

وهي الإيرادات المتوقع تحليلها في قسم التجهزي والاستثمار وتتشكل هذه الإيرادات اللمتوقعة للميزانية الأولية لسنة 2022 من الإيرادات التالية:

- مبلغ 110.668.308.23 دج تم اقتطاعه من الإيرادات الجديدة لقسم التسيير.
- مبلغ 30.089.503.64 دج يمثل ناتج الأموال المتوفرة من البرامج التي تم غلقها في الحساب الإداري لسنة 2021.
- مبلغ 7.635.050.00 دج يمثل ناتج البيع للتجهيزات المتهالكة بالمزاد.

- مبلغ 1.500.000.00 دج تم تخفيضه من برنامج 15/09 والمتعلق بأشغال تهيئة وترميم وصيانة مقرات الدوائر.

- 192.280.000.00 يمثل إعانة مالية موجهة للبلديات من قسم التجهيز من طرف وزارة الداخلية والجماعات المحلية.

2- نفقات قسم التجهيز والاستثمار:

تتمثل في ما يلي:

الباب 950: البنايات والتجهيزات الإدارية: تم تسجيل مبلغ دج موزعة على البرامج التالية:

- اقتناء تجهيزات الإعلام الآلي بمبلغ 5.000.000.00 دج.
- اقتناء تجهيزات المكتبية بمبلغ 5.000.000.00 دج
- اقتناء سيارات نفعية وسياحية لفائدة حضيرة البلدية بمبلغ 4.000.000.00 دج
- أشغال تهيئة وصيانة وترميم المباني للبلدية بمبلغ: 5.400.000.00 دج

الباب 952: الشبكات المختلفة:

في هذا الباب تم سجيل اعتمادات إضافية بمبلغ: 9.700.000.00 دجد والمتعلق بتسديد مستحقات البريد والمواصلات.

الباب 953: التجهيزات المدرسية والرياضية والثقافية:

وتمثلت الزيادات المخصصة لهذا الباب كما يلي:

- مبلغ 1.526.459.20 دج لبرنامج تجهيز المراكز الرياضية.
- مبلغ 5.426.215.80 دج مخصص لأشغال التهيئة.

المطلب الثاني: الميزانية الإضافية

تسمح الميزانية الإضافية بتعديل النفقات والإيرادات خلال السنة المالية وعليه فان الميزانية الإضافية في الميزانية الأولية مضاف إليها ترحيل بواقي الحساب الإداري والتغيرات في الإيرادات والنفقات التي يراها المجلس ضرورية للسنة المعنية وبالتالي تعتبر الميزانية الإضافية ترحيلية لأنها تتضمن:

-كل ترحيلات النفقات المتبقية للسنة المنصرمة.

-كل ترحيلات الإيرادات المتبقية للسنة المنصرمة.

-ترحيل كل الأرصدة سواء كانت دائنة أو مدينة[1].

[1]- الوثائق الداخلية لمصلحة ميزانية والحسابات البلدية تيارت.

كما تعتبر معدلة لأنه يمكن زيادة أو تخفيض النفقات المسجلة والمصادق عليها في الميزانية الأولية المتعلقة بالسنة المعنية.

-كانت التعديلات ومختلف الترحيلات التى تم إجراءها على الميزانية الأولية لبلدية تيارت لسنة 2022 من جانب الإيرادات كما يبينها الجدول الموالي:

مجموع الإيرادات في الميزانية الإضافية – مجموع الإيرادات في الميزانية الأولية + قيمة الزيادة.

الجدول رقم (3-5): ملخص مشروع الميزانية الإضافية من جانب الإيرادات لسنة 2022 لبلدية فرندة

البيان	البيان تقسم تسيير الميزانية	ميزانية الأولية	قيمة الزيادة	الاقتراحات الجديدة
	904 المصالح المالية		171.510.738.70	171.510.738.38
827	ناتج السنوات لمالية السابقة		171.510.738.38	171.510.738.38
	الباب 90 أجور مستخدمين دائنين		40.000.000.00	40.000.000.00
	إعانة الدولة والجامعات المحلية		40.000.000.00	40.000.000.00
	الباب 941 ممنوحات مصلحة	45.042.400	14.957.600.00	60.000.000.00
	منح معادلة التوزيع	45.042.400	14.957.600.00	60.000.000.00
	مجموع الإيرادات	597.044.797.00	226.468.401.70	823.513.135.70

المصدر من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق ميزانية بلدية تيارت.

كانت الزيادة الإجمالية المقدرة بالإيرادات لسنة 2022:

مجموع النفقات في الميزانية الإضافية = مجموع نفقات في الميزانية الأولية + قيمة الزيادة

- يتم توزيع هذه الزيادة في الإيرادات على النفقات حسب الأولوية.
- بالنسبة لنفقات التجهيز والاستثمار فيتم توزيع مبلغها على مجموعة من المشاريع.
- يتم إظهار كل الأبواب الرئيسية وتفصيلها في الأبواب الفرعية الخاصة بها سواء في قسم التسيير أو التجهيز.

الجدول رقم (3-6): ملخص الميزانية الإضافية من جانب النفقات لسنة 2022 لبلدية فرندة.

المادة	البيان قسم التسيير	ميزانية أولية	قيمة الزيادة	الاقتراحات الجديدة
	الباب 900 المصالح المالية	**55.448.401.55**	**22.092.367.96**	**77.540.769.51**
659	مصاريف مالية	1.000.000.00	200.000.00	1.200.000.00
83	الاقتطاع لنفقات الاستثمار والتجهيز	54.448.401.55	21.892.367.96	76.340.769.51
	الباب 901 أعباء المستخدمين	**194.040.561.36**	**143.850.633.02**	**337891.194.38**

602	المهمة	1.400.000.00	600.000.00	2.000.000.00
621	مصاريف المهمة	20.000.00	100.000.00	120.000.00
630	أجور المستخدمين	150.330.410	43.150.633.02	250.330.410.80
635	أعباء اجتماعية	42.290.150.56	43.150.633.02	85.440.783.58
	الباب 902: وسائل الإدارة العامة	**31.971.175.41**	**17.650.000.00**	**49.621.175.41**
608	لوازم مكتب الطباعة	6.000.000.00	3.000.000.00	9.000.000.00
620	تعويضات أعضاء المجلس التنفيذي	13.270.395.20	10.000.000.00	23.270.395.20
623	توثيق عام	100.000.00	350.000.00	450.000.00
625	مصاريف المنازعات	10.400.780.21	2.800.000.00	13.200.780.21
635	أعباء اجتماعية	700.000.00	1.000.000.00	1.700.000.00
679	مساهمات وأدوات أخرى	1.500.000.00	500.000.00	2.000.000.00
	الباب 903: مجموع المنقولات	**141.024.275.30**	**35.175.400.72**	**176.199.676.02**
603	وقود	150.000.00	1.000.000.00	2.500.000.00
604	محروقات	1.000.000.00	1.300.000.00	2.300.000.00
605	لوازم الصيانة	5.750.000.00	15.000.000.00	20.750.000.00
611	صيانة وتصليحات	1.400.000.00	12.875.400.72	14.275.400.72
612	اقتناء عتاد صغير	1.000.000.00	2.000.000.00	30.000.000.00
631	أجور المستخدمين المؤقتين	130.374.30	3.000.000.00	374.275.400.30
	الباب: 904: الطرق		**1.000.000.00**	**1.000.000.00**
	الباب: 910: المصالح الإدارية	**1.000.000.00**	**1.500.000.00**	**1.500.000.00**
612	اقتناء عتاد صغير		1.000.000.00	1.000.000.00
626	أعياد وحفلات	1.000.000.00	500.000.00	1.500.000.00
	الباب 912: مساهمة في أعباء التعليم	**3.300.000.00**	**1.300.000.00**	**4.600.000.00**
607	لوازم مدرسية	1.500.000.00	800.000.00	2.300.000.00
661	تعليم عمومي	1.800.000.00	500.000.00	2.300.000.00
	الباب 920: المساعدة الاجتماعية	**10.700.000.00**	**3.800.000.00**	**14.500.000.00**
	الباب 921 النظافة العمومية	**4.300.000.00**	**1.000.000.00**	**5.300.000.00**
627	مصاريف النقل	4.300.000.00	1.000.000.00	5.300.000.00
	مجموع النفقات	**597.044.797.00**	**226.468.401.70**	**823.513.198.70**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على ميزانية البلدية.

المطلب الثالث: الحساب الإداري لسنة 2022

هو حساب ميزانية يعده رئيس المجلس الشعبي البلدي، أي انه حساب يبين تنفيذ الميزانية بصورة أدق ومستوى انجاز التقدير الجزافي المصوت عليه من طرف المجلس الشعبي البلدي، ويعرض بواسطة جدول حسب تسلسل فصول ومواد الميزانية، يتم إعداده قبل 31مارس من السنة الموالية وهو يعبر عن النتيجة الحقيقية المنجزة من طرف البلدية.

أولا: قسم التسيير

بالنسبة لقسم التسيير يتم أولا إظهار مبالغ الإيرادات المحصلة فعلا من طرف البلدية في وثيقة تدعى بطاقة حوصلة الإيرادات.

أما فيما يتعلق بالنفقات فيتم تفصيلها حسب كل باب وكل مادة، بإظهار مبالغ الإعتمادات المفتوحة والمبالغ المصروفة من هذه الإعتمادات والمبالغ المتبقية من تلك الإعتمادات الملغاة) إلى غاية 31/12 في كشف إعتمادات فرع التسيير.

مثلا: المادة 602 المتمثلة في الألبسة

- إعتمادات المفتوحة = المبلغ في الميزانية الإضافية + الترخيصات الخاصة (إن وجدت)

–الترخيصات الخاصة غير موجودة

– الإعتمادات المفتوحة المبلغ الموجود في الميزانية الإضافية = 2.000.000.00 دج.

– تبين أنه تم صرف 1.800.000.00 دج

ومنه: الإعتمادات الملغاة = الإعتمادات المفتوحة – الإعتمادات النهائية.

= 2.000.000.00 – 1.800.000.00 – 200.000.00 دج

أما في دفتر الحساب الإداري في قسم التسيير بالضبط يتم إظهار كل التقديرات والتحديدات والإنجازات سواء في جانب الإيرادات أو جانب النفقات والمدرجة في نفس الباب الرئيسي ثم يعاد تجزئة تلك الأبواب الرئيسية إلى أبواب فرعية.

ثانيا: قسم التجهيز

وفيه يتم إظهار كافة المشاريع الخاصة بالبلدية والإعانات المحصل عليها وكذلك مخططات البلدية لتنمية.

– بالنسبة لمشاريع البلدية يتم إظهار التقديرات والتحديدات والإنجازات والباقي للإنجاز المتعلق بكل مشروع محدد في قائمة المشاريع سواء في الميزانية الأولية أو الميزانية الإضافية.

– فيما يخص الإعانات لم تحصل البلدية عليها في هذه السنة 2022.

– بالنسبة لمخططات البلدية لتنمية pcd فقد تم تمويل مشروع بناء بناية إدارية، وقد قدرت قيمة المشروع 5.000.000.00 دج في حين أن مبلغ التحديدات هو 2.000.000.00دج وهو نفس ما تم إنجازه خلال سنة 2022.

–فيما يخص المشاريع المتعلقة بمخططات البلدية لتنمية pcd ، دائما في جانب الإيرادات يظهر بمبلغ التقديرات في المادة.pcd105

– وبعدها يتم إظهار مختلف حواصل الإيرادات المتعلقة بقسم التجهيز في بطاقة حوصلة الإيرادات.

–بالنسبة لبواقي الإنجاز الخاص بالمشاريع يتم ترحيلها إلى سنوات مقبلة إلى حين إنجاز المشروع كاملا أو صدور قرار بإلغاء المشروع نهائيا.

في دفتر الحسابات الإداري نفس الشيء يتم إظهار التقديرات والتحديدات والإنجازات الخاصة بكل مشروع في الباب المحدد للمشروع وإظهاره في نفس الوقت في جانب الإيرادات في مصادر تمويله، ثم يتم تجزئة ذلك الباب الرئيسي إلى أبواب فرعية.

فيما يلي نوضح ملخص الحساب الإداري من جانب النفقات لسنة 2022 لبلدية فرندة:

الجدول رقم (3–7): ملخص الحساب الإداري من جانب النفقات لسنة 2022 لبلدية فرندة.

المواد	الإعتمادات المفتوحة	الإنجازات	الباقي من الإنجاز
900–90: المصالح المالية	**77.540.769.51**	**77.540.769.51**	**100.000.00**
659 مصاريف مالية أخرى	1.200.000.00	1.100.000.00	100.000.00
83 الاقتطاع لنفقات الاستثمار والتجهيز	76.340.769.51	76.340.769.51	
901–90: أعباء المستخدمين	**337.891.194.38**	**335.561.551.23**	**2.329.643.15**
602 المهمة	2.000.000.00	1.890.540.00	109.460.000
621 مصاريف المهمة	120.000.00	120.000.00	
630 أجور المستخدمين	250.330.410.80	250.330.410.80	
635 أعباء اجتماعية	58..85440.783	8.220.600.43	2.220.183.15
902–90: مصاريف الإدارة العامة	**53.701.175.41**	**50.161.545.71**	**3.539.629.70**
600 مستحضرات التجميل	10.000.00	10.000.00	
608 لوازم مكتب الطباعة	9.000.000.00	7.340.590.51	165.940.49
620 تعويضات أعضاء المجلس التنفيذي	23.270.395.20	23.270.395.20	
621 مصاريف المهمة	20.000.00	20.000.00	
623 توثيق عام	4.500.000.00	4.000.000.00	500.000.00
625مصاريف العقود	13.200.780.21	12.120.560.00	1.080.220.21
632 أجور مختلفة	1.700.000.00	1.000.000.00	100.000.00
649 مصاريف ورسوم مختلفة	2.000.000.00	1.800.000.00	200.000.00
903–90: مجموع العقارات والمنقولات	**239.717.164.82**	**235.243.153.88**	**4.474.008.88**

603 وقود	2.300.000.00	2.500.000.00	
604 محروقات	2.300.000.00	2.000.000.00	100.000.00
605 لوازم صيانة البيانات	20.750.000.00	18.000.000.00	2.149.259.42
611 صيانة وتصليحات	20.000.00	1.500.000.00	275.400.12
612 اقتناء العتاد والمعدات	14.275.400.00	14.000.000.00	550.000.0
613 كهرباء، ماء، غاز	3.000.000.00	3.000.000.00	
614 قسط التأمين	15.000.000.00	14.450.000.00	
621 مصاريف المهمة	20.000.000.00	5.000.000.00	2.000.00
624 مصاريف البريد	133.374.275.30	18.000.00	
631 أجور المستخدمين مؤقتين	133.374.275.30	1.000.000.00	
635 أعباء اجتماعية	30.797.488.80	29.800.640.00	996.848.80
904-90 الطرق	**39.700.000.00**	**38.800.000.00**	**900.000.00**
602 ألبسة	2.000.000.00	1.800.000.00	200.000.00
606 لوازم الطرق	1.200.000.00	1.000.000.00	200.000.00
613 كهرباء، ماء، غاز.	36.500.000.00	36.000.000.00	500.000.00
910-90: المصالح الإدارية العمومية	**2.500.000.00**	**2.200.150.43**	**299.849.57**
607 لوازم مدرسية	1.000.000.00	800.000.00	200.000.00
661 تعليم عمومي	1.500.000.00	1.400.150.43	99.489.57
914-91 الشباب والرياضة والثقافة	**4.600.000.00**	**3800.000.00**	**800.000.00**
663 إعانات لفائدة الغير	2.300.000.00	2.000.000.00	300.000.00
920-92 المساعدة الاجتماعية	**1.450.000.00**	**23.750.990.00**	**749.010.00**
601 تغذية –قفة رمضان	10.000.000.00	10.000.000.00	
607 لوازم مدرسية	2.200.000.00	19.291.490.00	115.504.90
669 منح وإعانات أخرى	2.300.000.00	2.000.000.00	250.000.00
921-92 النظافة العمومية والاجتماعية	**27.266.406.67**	**26.406820.67**	**859.586.00**
600 مستحضرات صيدلية	1.400.000.00	1.400.000.00	
602 ألبسة	2.300.000.00	1.890.414.00	409.588.0
649 ضرائب ورسوم	18.266.406.67	18.266.406.00	
927 مصاريف النقل	5.300.000.00	4.850.000.00	450.000.00
940-94 ناتج الجباية	**10.165.074.60**	**10.165.074.60**	
670 المساهمة في صندوق الضرائب	10.165.074.60	10.165.074.60	
المجموع	**823.513.198.70**	**814.411.471.34**	**14.051.727.36**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق مصلحة الميزانية والمحاسبة.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تطرقنا إليه في الجانب التطبيقي نلاحظ ان الميزانية من بدء إعدادها حتى ظهورها تمر بعدة مراحل و هي مرحلة الاعداد و التحفيز حتى بعد شروعنا ثم تأتي مرحلة الانجاز و التصديق والاعتماد بعد أن تتم مناقشتها و الموافقة عليها من طرف السلطة ، أن مشروع الميزانية يحضر من طرف الآمر بالصرف بالبلدية وفقا للتعليمات الوزارية مع المساعدة النقدية لمصلحة الميزانية والمصالح الأخرى، كما تطرقنا في هذا الفصل إلى دراسة مشروع ببلدية فرندة للسنة المالية 2022، هذا ما دعانا إلى تحليل الميزانية الأولية الخاصة بالبلدية والميزانية الإضافية وأخيرا الحساب الإداري لمعرفة عدد المشاريع التنموية التي سعت بلدية فرندة إلى إنجازها من خلال الدعم المالي الذي تقدمه الدولة سنويا من أجل إحقاق متطلبات الحياة للمواطن.

خاتمة

في ختام دراسة موضوع مساهمة ميزانية البلدية في تحقيق التنمية المحلية، يظهر أن البلديات تلعب دوراً حاسماً في تعزيز التنمية على المستوى المحلي من خلال استخدام مواردها المالية بشكل فعال وموجه. توضح الدراسة أهمية توجيه هذه الموارد نحو المشاريع والبرامج التي تعزز النمو الاقتصادي وتحسين جودة الحياة للمواطنين المحليين.

وعلى الرغم من وجود التحديات التي تواجه عملية دراسة وتحليل مساهمة ميزانية البلدية في التنمية المحلية، فإن النتائج والتوصيات الناتجة عن هذه الدراسات تسهم في تحسين إدارة الموارد المالية للبلديات وتوجيهها نحو الأولويات التنموية الحقيقية.

يعتبر الاستثمار الفعال في التنمية المحلية من خلال ميزانيات البلديات أمراً حيوياً لتحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة للمجتمعات المحلية. لذلك، يجب أن تكون هذه الدراسات مستمرة ومتواصلة لتعزيز فهمنا ومعرفتنا بدور البلديات في تحقيق التنمية المحلية وتعزيز الاستدامة في المجتمعات المحلية.

نتائج الدراسة:

نتائج دراسة موضوع مساهمة ميزانية البلدية في تحقيق التنمية المحلية قد تشمل ما يلي:

– تؤكد الدراسة أهمية دور البلديات في تعزيز التنمية المحلية من خلال توجيه مواردها المالية نحو المشاريع والبرامج التنموية ذات الأولوية؛

– تحليل أثر الاستثمارات المالية التي تقوم بها البلديات على مختلف جوانب التنمية المحلية مثل التوظيف، وتحسين البنية التحتية، وتعزيز الخدمات الاجتماعية؛

– تحديد المجالات التي يمكن للاستثمارات المالية للبلديات أن تحقق فيها أكبر فائدة وتأثير في تحقيق التنمية المحلية، مما يسهم في توجيه السياسات واتخاذ القرارات الصحيحة؛

– تحسين إدارة ميزانية البلديات وتوجيهها نحو الأولويات التنموية الحقيقية وتعزيز استدامة التنمية المحلية.

– تعزيز المشاركة المجتمعية في عملية صنع القرار المالي، مما يزيد من فاعلية وشفافية إدارة الموارد المالية للبلديات.

– مساهمة ميزانية البلدية في تحقيق التنمية المحلية في توجيه السياسات واتخاذ القرارات الصحيحة لتحقيق أقصى استفادة من الموارد المالية المتاحة لتحقيق التنمية المحلية المستدامة وتحسين جودة الحياة للمجتمعات المحلية.

اختبار صحة الفرضيات:

الفرضية الأولى: "الميزانية هي برنامج سنوي يستند إلى توقعات وإقرار الإيرادات والنفقات"، صحيحة.

الميزانية عادةً تُعد وتُقرّ سنويًا، مما يعني أنها تخطط للإيرادات والنفقات على مدار سنة مالية كاملة، كما يتطلب تقدير الإيرادات المتوقعة، مثل الضرائب، الرسوم، والعائدات من الاستثمارات. وكذلك تقدير النفقات المتوقعة، مثل الرواتب، المصروفات التشغيلية، والمشروعات التنموية، إضافة إلى إقرار الإيرادات والنفقات بعد إعداد التوقعات، تُعرض الميزانية على الجهات المعنية (مثل البرلمان أو مجلس الإدارة) للموافقة عليها، وهذه الخطوة تعتبر حيوية لأن الإقرار يعني الموافقة الرسمية على استخدام الموارد المالية كما هو مخطط له.

الفرضية الثانية: "تدخل البلدية يشمل جميع جوانب حياة المواطن المحلي"، صحيحة.

يمكننا التحقق من مدى دقة هذه الفرضية من خلال مراجعة مدى توفير البلدية لمجموعة واسعة من الخدمات والمرافق التي تؤثر على حياة المواطن المحلي مثل توفير البنية التحتية اللازمة للمواطن، والحفاظ على البيئة والصحة العامة، فتقديم جميع هذه الخدمات يعزز الفرضية بأن تدخل البلدية يشمل جميع جوانب حياة المواطن المحلي. ومن خلال توفير هذه الخدمات، تعمل البلديات على تحسين جودة الحياة في المجتمعات المحلية، إذن فالفرضية **صحيحة.**

الفرضية الثالثة: "قدرة البلدية على التصدي لتحدي التنمية المحلية بمفردها"

يمكننا التحقق من القدرات والموارد التي تتوفر للبلدية لتحقيق التنمية المحلية بشكل مستقل. ومن ثم، نحتاج إلى مراجعة المعلومات والبيانات المتاحة لتقديم تقييم دقيق. ومع ذلك، يمكن توجيه انتباهنا إلى عدة عوامل منها وجود السلطة القانونية الكافية لتنفيذ سياسات التنمية المحلية؟ هذا يتضمن القدرة على اتخاذ القرارات وتنفيذ البرامج والمشاريع، حيث لنا يتضح أن البلدية لديها القدرة على التصدي لتحدي التنمية المحلية بمفردها، ولكن هذا يعتمد على عدة عوامل مثل الموارد المتاحة والسياسات الحكومية والتعاون المحلي، مثل استقلالية البلديات الإدارية والمالية في حريتها في التصرف بكافة مواردها المالية واتخاذ القرارات المتعلقة بها بدون تدخل خارجي. إذن فالفرضية **صحيحة.**

الفرضية الرابعة: استقلالية البلديات الإدارية والمالية في حريتها في التصرف بكافة مواردها المالية واتخاذ القرارات المتعلقة بها بدون تدخل خارجي":

هناك قوانين محددة تحدد نطاق الاستقلالية الإدارية والمالية للبلديات. على سبيل المثال، قد تكون هناك قيود على بعض النفقات أو الإجراءات المالية التي يمكن للبلديات اتخاذها، وفي بعض الحالات، قد تتعرض البلديات للتدخل من السلطات الحكومية الأعلى مستوى، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، مما قد يؤثر

على قدرتها على التصرف بحرية، ولدى البلدية قدرة على التصرف بحرية تتوقف على الموارد المالية المتاحة لديها. إذا كانت الموارد محدودة، فقد يتعين عليها اتخاذ قرارات استراتيجية لتحقيق الأولويات المحددة، إذن دى البلديات درجات متفاوتة من الاستقلالية الإدارية والمالية. في بعض الحالات، قد تكون قادرة على التصرف بحرية تقريبًا في مواردها المالية وقراراتها، بينما في حالات أخرى قد تكون هناك قيود معينة، فالفرضية **صحيحة**.

التوصيات والاقتراحات:

هناك بعض التوصيات حول دراسة مساهمة ميزانية البلدية في تحقيق التنمية المحلية:

- تقييم احتياجات السكان والمجتمع المحلي لتحديد الأولويات والمجالات التي تستدعي تدخل الميزانية البلدية.
- تشجيع على مشاركة السكان المحليين والجهات المعنية لضمان توجيه الموارد نحو القضايا الأساسية.
- توفير آليات للشفافية والمساءلة لضمان استخدام الأموال بشكل فعال وفقًا لاحتياجات المجتمع.
- تخصيص جزء من الميزانية لتحسين البنية التحتية مثل الطرق، والمياه، والصرف الصحي، مما يسهم في دفع عجلة التنمية المحلية.
- استثمار في برامج تدريبية وتطويرية للكوادر المحلية لزيادة قدراتهم في إدارة المشاريع والبرامج التنموية.
- اتباع نهج مستدام في تخصيص الموارد المالية لتحقيق التنمية المحلية بما يضمن استمرارية الجهود على المدى الطويل.
- إجراء تقييم دوري لمساهمة ميزانية البلدية في التنمية المحلية لتحديد النجاحات والتحديات وتعديل الخطط وفق الحاجة.

آفاق الدراسة:

بعد الانتهاء من هذه الدراسة نرى أنها قد تفتح مجالات أخرى لدراسة لاحقة مثل:

مدى قدرة ميزانية البلدية على تحسين خدماتها؛

تطبيق التحول الرقمي في البلديات –دراسة حالة بلدية مهدية–

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب

1. إبراهيم بن داود: **الرقابة المالية على النفقات العامة**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2010.
2. بادر محمد علي وردم: **العالم ليس للبيع، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة**، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2003.
3. حسين مصطفى حسين: **المالية العامة**، معهد العلوم القانونية والإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة عنابة، الجزائر.
4. زيدان جمال، **إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع، دراسة تحليلية لدور البلدية حسب القانون البلدي 10/11**، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.
5. السبتي وسيلة: **تمويل التنمية المحلية**، ط1، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2009.
6. عادل بوعمران: **البلدية في التشريع الجزائري**، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2010.
7. عادل خليفة: **اقتصاديات الدول العربية وتحديات التنمية، رؤية جديدة**، ط1، دار المنهل اللبناني، لبنان، 1996.
8. عبد المطلب عبد الحميد: **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
9. عثمان محمد غنيم وماجدة أبوزلط: **التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأساليب قياسها**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
10. فايزة براهيمي: **المالية المحلية (أبحاث في الإصلاح المالي)**، دار بلقيس للنشر، لجزائر، 2010.
11. لعمارة جمال، **منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر**، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
12. محمد الصغير يعلي: **الإدارة المحلية الجزائرية**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2013.
13. محمد حسن دخيل: **إشكاليات التنمية الإقتصادية المتوازنة دراسة مقارنة**، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان.
14. محمد سعيد بوسعيدة: **مدخل إلى دراسة قانون الرقابة الجزائري**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2014.
15. ناصر لباد: **الوجيز في القانون الإداري**، ط3، متيجة للطباعة، براقي، الجزائر، 2006.

16. يزيد محمد أمين: **الرقابة السابقة على النفقات الملتزم بها في الجزائر (المراقب المالي نموذجا)**، دار بلقيس للنشر، دار البيضاء، الجزائر، 2005.

ثانيا: الرسائل الجامعية والأطروحات

- **أطروحات الدكتوراه:**

1. بلقليل نور الدين، **أثر آليات تدخل الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018-2019.

2. خنفري خيضر: **تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2010-2011.

- **رسائل الماجستير:**

1. بدال غنية: **التخطيط البلدي والتنمية المحلية دراسة حالة بلدية الشلف**، رسالة ماجستير، المدرسة الوطنية للإدارة، الجزائر، 2000.

2. سلاوي يوسف: **التنمية في إطار الجماعات المحلية**، رسالة ماجستير، كلية الحقوقن جامعة الجزائر، الجزائر، 2012-2013.

3. عباس عبد الحفيظ: **تقييم فعالية النفقات العامة في ميزانية الجماعات المحلية دراسة حالة نفقات ولاية تلمسان وبلدية منصورة**، رسالة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2011-2012.

4. كريم يرقى: **دور الجماعات الإقليمية في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر (دراسة حالة ولاية المدية)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس، جامعة المدية، 2009-2010.

- **مذكرات الماستر:**

1. حفصي إبراهيم، عبد الجليل عبد الله: **المخططات البلدية للتنمية وأثرها على التنمية المحلية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التجارة، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2019-2020.

2. رداوي حفيظة، لعبيدي ميلود: **دور البلدية في التنمية المحلية بين الضرورة الاقتصادية ومحاذير الرقابة**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017-2018.

3. رزق الله نور الدين: **دور الجماعات المحلية في تسيير ومتابعة البرامج التنموية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، معهد تسيير التقنيات الحضرية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2020-2021.

4. طاهر بالعربي، ياسين دحو: **دور الجماعات المحلية في التنمية في الجزائر وتونس**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة غرداية، 2017-2018.

5. عشاب لطيفة: **النظام القانوني للبلدية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013-2014.

ثالثا: المجالات العلمية والملتقيات

1. غريب أحمد: **أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر**، مجلة البحوث والدراسات العليا، المجلد 4، العدد 01، جامعة يحيى فارس، المدية، 2010.

2. ميلود زيد الخير وأحمد بوجلال: **المالية المحلية وآليات الرقابة عليها**، الملتقى الوطني الرابع بعنوان تحديات الجماعات المحلية وتطوير أساليب تمويلها، يومي 10 و11 مارس، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس، المدية.

3. هني عامر: **قراءة في مخططات التنمية بالجزائر (1967-2014)**، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، ع04، جامعة المسيلة.

رابعا: القوانين والمراسيم

1. الجريدة الرسمية، ع04، 2003، الصادرة في 22 جانفي 2009.

2. الجريدة الرسمية، ع35، 1990، الصادرة بتاريخ 15 أوت 1990.

3. الجريدة الرسمية، ع37، 2011، الصادرة بتاريخ 03 جويلية 2011.

4. قانون الولاية 12/07مؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1433 الموافق لـ 21 فبراير 2012، جريدة رسمية، الصادرة بتاريخ: 21 فبراير 2012، ص: 15.

5. قانون رقم 11-10 مؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 يونيو سنة 2011 ، يتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية، ع37، المتعلق بقانون البلدية، الصادرة بتاريخ 03 جويلية 2011

6. المرسوم التنفيذي رقم 98-277 المؤرخ في 13 يوليو 1998 **والمتعلق بالنفقات الدولة للتجهيز**، جريدة رسمية، ع51، الصادرة في 15 يوليو 1998.

7. المرسوم الرئاسي 136/73 المؤرخ في 1973/08/09 المتضمن **شروط تسيير والتنفيذ المخططات البلدية للتنمية**، جريدة رسمية، ع67، الصادرة في 1973/08/09.

الكتب باللغة الأجنبية:

1. François Labie, Financies Locales, Ed Dalloz, 1995.

2. AMARI REZIKA EPS SOUKI: Contribution à l'analyse financière des Budgets communaux de la wilaya de tizi-ouazou (un instrument de métrise et de responsabilisation des finances locales), université Mouloud Maamri de Tizi ouazou-Fiscalité et science économique gestion et science commerciale, année 2010.

الملخص:
تلعب ميزانية البلدية دوراً محورياً في تحقيق التنمية المحلية من خلال تمويل مشاريع تطوير البنية التحتية مثل الطرق وشبكات المياه والكهرباء، وتحسين الخدمات العامة كالتعليم والصحة، وتشجيع النشاط الاقتصادي عبر دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز البيئة الحضرية بإنشاء المساحات الخضراء والمرافق الترفيهية، كما تشمل برامج الرعاية الاجتماعية وتقديم المساعدات للأسر المحتاجة، والاستثمار في التكنولوجيا لتحسين كفاءة الخدمات. تسهم هذه الجهود في تحسين جودة الحياة للمواطنين ودعم النمو الاقتصادي والاجتماعي بشكل مستدام، يمكن تلخيص مساهمة ميزانية البلدية في التنمية المحلية في تمويل مشاريع بناء الطرق، والجسور، وشبكات المياه والصرف الصحي، والكهرباء. هذه المشاريع تعزز من النمو الاقتصادي المحلي وتسهّل حياة السكان، وتحسين الخدمات العامة مثل تمويل قطاع التعليم من خلال بناء المدارس وصيانتها، وتحسين القطاع الصحي ببناء المستشفيات والمراكز الصحية، ودعم خدمات النظافة العامة وإدارة النفايات، وتقديم تسهيلات وحوافز للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتطوير الأسواق المحلية، وتحسين البنية التحتية لدعم الأنشطة التجارية والسياحية، و تطوير المساحات الخضراء، والحدائق العامة، ومرافق الترفيه، مما يسهم في تحسين البيئة المعيشية للمواطنين.
الكلمات المفتاحية: الميزانية، البلدية، التنمية المحلية، مشروع البلدية.

Abstract:

The municipal budget plays a pivotal role in achieving local development by financing infrastructure development projects such as roads, water and electricity networks, improving public services such as education and health, encouraging economic activity by supporting small and medium enterprises, and enhancing the urban environment by creating green spaces and recreational facilities. It also includes care programs. Social services, providing assistance to families in need, and investing in technology to improve the efficiency of services. These efforts contribute to improving the quality of life for citizens and supporting economic and social growth in a sustainable manner. The municipal budget's contribution to local development can be summarized in financing projects for building roads, bridges, water and sanitation networks, and electricity. These projects enhance local economic growth and facilitate the lives of residents, improve public services such as financing the education sector by building and maintaining schools, improving the health sector by building hospitals and health centers, supporting public hygiene and waste management services, providing facilities and incentives for small and medium enterprises, and developing local markets. Improving the infrastructure to support commercial and tourism activities, and developing green spaces, public parks, and entertainment facilities, which contributes to improving the living environment for citizens.
Keywords: budget, municipality, local development, municipality project.